2006
BU
جامعة الباحة
Al-Baha University

عـــدد خـــــاص

ردمك (النشر الإلكتروني): 7472–1658

يناير – مارس 2024

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية – علمية – محكمة

SSRN SCRIBD Academia.edu Google Scholar

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

Email: buj@bu.edu.sa

https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

2006
BU
جامعة الباحة
Al-Baha University

عدد خاص

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

مجلة جامعة الباحة
للعلوم الإنسانية

ردمك (النشر الإلكتروني): 7472-1658 | المجلد العاشر | العدد: عدد خاص | يناير – مارس 2024

المحتويات

التعريف بالمجلة .....

هيئة التحرير لمجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية .....

المحتويات .....

البحث	الباحث	الصفحات
واقع ممارسة مديرات المدارس بمنطقة نجران لأبعاد القيادة التحويلية وعلاقتها بهندسة العوامل البشرية العاطفية للمعلمات من وجهة نظر المعلمات والمديرات	نهى عثمان محمد أرباب	30 – 1
الخُروج عن القِياس بَين الاستِحسان ومُراعاةِ الذّوقِ اللغويّ	حنين بنت عبد الله محمد الشنقيطي	60 – 31
المَأثورُ مِنْ كِتابِ (التَّعاقُبِ في العَرَبِيَّةِ) لابنِ جِنِّي ت (392هـ) جمعًا ودِراسة	نواف بن أحمد بن عثمان حكمي	105 –61
تيسير الدرس النحوي ونقده عند محمود الطناحي	عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي	135 – 106
الخطاب الدَّعوي في مكافحة الإرهاب الإلكتروني: وثيقة مكَّة المكرَّمة نموذجًا	نورة بنت محمد أحمد الجوير	173–136
شروط إجارة الأعيان وتطبيقها على عقود الإجارة الإلكترونية إجارة الفنادق أنموذجًا	طلال عايد سالم الجهني	217–174
استراتيجية مقترحة لتفعيل إسهام المدرسة الثانوية في التنشئة السياسية لطلابها بالمملكة العربية السعودية	نورة بنت ناصر العويّد	266–218
حكم شراء الضمان الإضافي على السلع في الفقه الإسلامي	جمال توفيق عبد المقصود رضوان	302–267
الأحكام الفقهية لحمّالات الأطفال في النسك	عادل بن سعد الحارثي	334–303
البراق دراسة عقدية في ضوء نصوص الكتاب والسنة	شرف الدين حامد البدوي محمد	370–335
المسائل العقدية في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الاستفتاح: (وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين ...)	غويد بن شباب بن صالح الغامدي	405–371
حكم التأمين على هروب عامل الخدمة المنزلية: دراسة فقهية	حياة بنت عبد الله المطلق	437–406
أحكام توثيق التصرفات في نظام الأحوال الشخصية مقارناً بالفقه الإسلامي	صالح علي سعدي آل مناع الشمراني	482–438
جهود أرامكو السعودية في تعزيز اللغة والهوية العربية: دراسة وصفية	وداد بنت صالح القرعاوي	534–483
التحقيق في مشكلة التكافؤ في عملية الترجمة: جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية، دراسة حالة في العقيق (انجليزي)	مجدي الطيب البشير محمد	552–535

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الباحة
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية
تصدر عن جامعة الباحة
مجلة دورية ـــ علمية ـــ محكمة

الرؤيـــة: أن تكون مجلة علمية تتميز بنشر البحوث العلمية التي تخدم أهداف التنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية، وخدمة البحث العلمي الأصيل وطنياً وعالمياً، وتسهم في تنمية القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم داخل الجامعة وخارجها.

الرسالة: تفعيل دور الجامعة في الارتقاء بمستوى الأداء البحثي لمنسوبيها بما يخدم أهداف الجامعة ويحقق أهداف التنمية المرجوة ويزيد من التفاعل البناء مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي.

رئيس هيئة التحرير:

أ. د. سعيد بن أحمد عيدان الزهراني

نائب رئيس هيئة التحرير:

أ. د. محمد بن حسن زاهر الشهري

مدير التحرير:

د. يحيى بن صالح حسن دحامي

أعضاء هيئة التحرير:

أ. د. فهد بن محمد الحارثي
أستاذ (عضو هيئة تحرير)

د. احمد بن محمد الفقيه
أستاذ مشارك (عضو هيئة التحرير)

د. عبد الله بن زاهر الثقفي
أستاذ مشارك (عضو هيئة التحرير)

ردمك النشر الإلكتروني: 7472ـــ 1658

ص ب: 1988
هاتف: 00966 7274111/ 00966 17 7250341 :17
تحويلة: 1314
البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa
الموقع: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

عنوان البحث

المَأثورُ مِنْ كِتابِ (التَّعاقُبِ في العَرَبيَّةِ) لابنِ جِنِّي ت (392هـ) جمعًا ودِراسة

د. نواف بن أحمد بن عثمان حكمي

أستاذ مشارك، كلية العلوم والآداب بشرورة، بجامعة نجران

nahakami@nu.edu.sa

Received: 12/11/2023 **Accepted: 14/3/2024** **Published: Special Issue**

الملخص:

يُعنى هذا البحث بجمع ما تبقى من نصوص كتاب (التعاقب في العربية) لابن جني، والتعريف بهذا الكتاب الذي يُعدُّ من الكتب المفقودة، ورغم أنه لم يصل إلينا كغيره من كتب ابن جني المشهورة، إلا أن ثمةَ نُتفًا من مسائله، وقليلًا من أبوابه، قد وردت في بعض كتب اللغة والنحو وغيرها، وقد استقصى الباحث ما أمكن استقصاؤه من النقول عن هذا الكتاب في المصادر المختلفة، وقام بدراستها. وظاهرة (التعاقب) من الظواهر المشهورة في اللغة العربية، والتي كثُر دورُها عند اللغويين والنحويين، واعتمدوا عليها في تفسير كثير من القضايا الصوتية، والنحوية، والصرفية. هذه الظاهرة وردت عند العلماء بألفاظ ومصطلحات مختلفة، ويتجلى من خلالها التطور اللغوي على المستوى الصوتي، والنحوي، والصرفي. وقد أفرد لها بعض العلماء كتبًا تتحدث عن قضاياها، ومسائلها، وأضربها، إلا أنهم لم يخرجوا عن الإطار الصوتي في دراستهم. أما ابن جني فقد أفرد لها كتابًا باسمها، وقد توسع في الحديث عنها أيما اتساع؛ حيث إنه لم يقتصر على المستوى الصوتي كمن سلفه من العلماء، ولكنه تناول جميع المستويات. وقد قسمتُ البحث قسمين، قسمًا تطرقتُ فيه لظاهرة التعاقب بشكل مقتضب، ثم لكتاب (التعاقب)، اسمه، ومصادره، ومادته، وقيمته، ومنهجه، وقسمًا جعلته للمأثور من الكتاب جمعًا ودراسة.

الكلمات المفتاحية: ابن جني، كتاب التعاقب، ظاهرة التعاقب عند القدماء والمحدثين، القلب والإبدال

Title of paper

What is dictum in book of (Succession in Arabic Language) for ibn Jeni (392H.) Study and investigation

Dr.Nawaf Ahmad Uthman Hakami

Abstract:

The study is concerned with the found texts of the Book entitled (Succession in Arabic Language) for bin Jeni to define the lost book. Although we could not get it like others, some of its cases, chapters, texts and parts have values. Some grammar and language books discussed these texts. The author explored what can be discussed in the book from different sources. The term of (Succession) is a famous term in Arabic language. While the succession phenomena is discussed in different terms, while the lingual succession is clear on audio, grammatical and morphological level. The scientists talk separately about its cases, questions and examples while they didn't exceed the audio framework in their studies. Bin Jeni explored it separately to discuss it wholly. He didn't stop on the audio level like others, he discussed the morphological, grammatical and audio levels. The author divided the research into two parts to discuss succession deeply, while book of (Succession) has its sources, content, value and methodology. The second section is related to what is dictum in the book to be collected and referenced.

Keywords: bin Jeni, Succession book, Succession phenomena for Ancients and Moderns, conversion

المقدمة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأعظم، وعلى آله وصحبه وسلم. أما بعد:

إن من نعم الله – عز وجل – على هذه الأمة أنْ هيَّأَ لها علماء أفنوا أعمارهم؛ خدمةً للغة العربية وحفاظًا عليها، فقد تركوا خلفهم تآليف ومصنفات لا حصر لها، وصل بعضها إلينا، وكثير منها لم يرَ النور بعد.

وممن قام بخدمة هذه اللغة، وكان له النصيب الأوفر في التأليف والعلم أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، فهو لغويٌّ بارز، ونحويٌّ مُجيد، وصرفيٌّ فريد.

وابن جني كغيره من العلماء الأفذاذ الذين وصلت إلينا بعض كتبهم، وكثير منها لم يصل إلينا، فهو ما يزال مفقودًا، ومن كتبه الطريفةِ المفقودة كتاب (التعاقب في العربية)؛ إذ لم يبق منه إلا مسائل منثورة في كتب اللغة والنحو وغيرها.

وقد يسَّر الله لي جمع ما أمكنَ جمعه من هذه المسائل؛ لتكون مفيدةً لمن رام التعرف على هذا الكتاب ومادته وقيمته .

وتكمن أهمية البحث في كونه يجمع ما تفرقَ من مسائل منثورة لأحد كتب ابن جني المفقودة، وهو كتاب (التعاقب في العربية)، ثم يقوم بدراستها، وهذا الكتاب من الكتب التي اختصت بهذه الظاهرة، وهي إحدى الظواهر التي يتجلى تطور اللغة العربية من خلالها؛ إذ إن لها دورًا كبيرًا في معالجة كثير من القضايا على مستويات متعددة كالمستوى اللغوي، والنحوي، والصرفي، كما تكمن أهميته في قيمة ابن جني، فهو من العلماء المعدودين الذين خدموا اللغة العربية بجميع فروعها، وكتبه ذات قيمة ومكانة عند أهل العلم.

وتظهر أهداف البحث فيما يلي:

- قدح شرارة البحث عن هذا الكتاب، فقد ينبري أهل التحقيق للبحث والتقصي عنه، فهناك من الباحثين من هو مهتمٌّ بهذا المجال.
- جمع ودراسة ما تفرق من مادة هذا الكتاب المفقود؛ إذ إن ظاهرة (التعاقب) من الظواهر التي أفرد لها ابن جني كتابًا، وسماه باسمها؛ لذلك ستكون مسائله جديرةً بالبحث والاهتمام.

وانتهجت في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على تحليل المسائل ودراستها دراسة مقتضبة، وقد تمثَّل فيما يلي:

- تحدثتُ عن كتاب التعاقب في العربية، اسمه، ومصادره، ومادته، وقيمته، ومنهجه.
- تناولتُ ظاهرة (التعاقب) بشكل مقتضب؛ إذ الأصل في هذا البحث جمع ما تفرّق من كتاب (التعاقب).

- جعلتُ البحث مقصورًا على المسائل التي عثرت عليها والمصرح بها في النسبة إلى كتاب (التعاقب)، وقد قمت بإيرادها في المتن من المصدر الذي وردت فيه.
- رتبتُ المسائل في المبحث الثاني من القسم الثاني زمنيًّا بحسب وفاة المؤلف الذي ورد كتاب (التعاقب) في أحد مصنفاته.
- قمت بدراسة المسائل دراسة نحوية وتصريفية، مع الوقوف على بعض الخلافات وتدوينها وذكر رأيي الخاص تُجاهها.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وقسمين، هما:

القسم الأول: دراسة مختصرة عن ظاهرة التعاقب، ذكرت فيها تعريفها، وآراء القدماء والمحدثين فيها، ثم عرَّفتُ بكتاب (التعاقب): اسمه، وفي أي المصادر ورد ذكره، ونسبته، ومادته، ومنهجه، وقيمته.

القسم الثاني: المأثور من كتابِ التعاقب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المسائل النحوية في كتاب التعاقب، وعددها عشر مسائل.

المبحث الثاني: السائل التصريفية في كتاب التعاقب، وعددها سبع مسائل.

القسم الأول: التعريف بظاهرة التعاقب، وكتاب (التعاقب في العربية).

أولًا: ظاهرة التعاقب في العربية:

التعاقب لغة:

تدور مادة (ع ق ب) في العربية حول معنيين أساسيين، الأول: التناوب والتتابع، والثاني: الارتفاع والمشقة، والذي نحن بصدده هو المعنى الأول. قال الخليل: "وكُلُّ شيءٍ يُعْقِبُ شيئًا، فهو عَقيبُه كقولك: خَلَفَ يَخْلُفُ بمنزلة اللَّيْلِ والنَّهار، إذا قضى أحدُهُما عَقِبَ الآخر، فهما عقيبان، كل واحدٍ منهما عَقيبُ صاحبه، ويَعْتقِبان ويَتَعاقَبانِ: إذا جاء أحدُهُما ذَهَبَ الآخر، وعَقَبَ اللَّيْلُ النَّهارَ، والنهارُ الليلَ: أي خَلَفَه، وأتى فُلانٌ إلى فلانٍ خَبَرًا فَعَقَّبَ بخير منه أي: أردَفَ"[1]. وفي الأمالي: "وقال أبو النصر، عَنِ الأصمعي: عقب يعقب عقبًا، وهو ماءٌ يجيء بعد ماء، أو جري بعد جري"[2]. وقال الأزهري: "قال: وكل شَيْء خَلفَ بعد شَيْء فَهُوَ عاقبٌ لَهُ، وَقد عَقَب يَعقِبُ عَقْبًا وعُقوبًا؛ ولهذا قيل لولد الرجل: عَقِبُهُ وعَقْبُهُ، وَكَذَلِكَ آخر كل شيءٍ عَقِبه"[3]. وذكر ابن فارس أن "العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدُلُّ على تأخير شيءٍ وإتيانه بعد غيره. والأصلُ الآخر يدُلُّ على ارتِفاعٍ وشِدّة وصعوبة"[4]. وذكر الزبيدي أنَّ "الاعتقاب: الحَبْسُ والمنْعُ والتَّنَاوُبُ. واعْتقَب الشيءَ: حَبَسَهُ عندَه. و(اعْتَقَبَ) البائعُ

(السِّلْعَةَ) أَي: (حَبَسَهَا عنِ المُشْتَرِي حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ)، ومنه قول إبراهيم النخعيّ: (المُعْتَقِب ضامِنٌ لِمَا اعْتَقَب)، يريد أن البائع إذا باع شيئًا، ثم منعه من المشتري حتى يتلفَ عند البائع فقد ضَمِنَ"[5].

التعاقب اصطلاحًا:

لم يذكر العلماء حدًّا مُحَدَّدًا لمصطلح التعاقب، وما أوردوه في مصنفاتهم هو مجرد لفظة تصف مسألة من مسائل اللغة، وتعرب عما جرى فيها، وقد جاء بألفاظ متعددة، كالإبدال الصرفي، أو التعويض، أو الإنابة، أو الحمل على المعنى، أو القلب، وغيرها من الألفاظ، وكلها تدور حول حلول حرف مكان غيره مع الإبقاء على الحروف بترتيبها وهيئتها ودلالة اللفظ دون تَغْيِير[6]، أي: أن اللفظين المتّفقين في المعنى المرويّين بوجهين بينهما اختلاف في حرف واحد، كـ(قضم وخضم)، (وجاسَ وحاسَ)، (ونَبَأَ ونَتَأَ)[7].

إذن ما نلحظه من خلال هذه النصوص اللغوية نجد أن (التعاقب) يدل على التداول والتناوب والاستخلاف، ويبدو أن لفظة (التعاقب) أظهر من (المعاقبة)؛ إذ إنها تعني الاطراد والإحكام في التتابع، بينما (المعاقبة) التي على صيغة (المفاعلة) فإنها تدل على المغالبة، وليس في الصوتين المتعاقبين ما يغالب أحدهما الآخر. وعدم ورود تعريف اصطلاحي محدد لمصطلح (التعاقب)، وتناول القدماء له بمعانٍ مختلفة، دليل على الاضطراب في التعامل مع المصطلح، والتداخل فيه، وعدم الدقة في المفهوم، ولعل قرب المفاهيم هو الذي أورد هذا الاختلاف. ولم يكن هذا الشيء خاصًّا بـ(التعاقب)، بل ورد هذا التشتت، والاضطراب في كثير من المصطلحات، لا سيما بعض الأحكام النحوية منها، فقد اكتنفها كثير من الغموض، وهذه ظاهرة عند القدماء مألوفة ومعروفة.

مفهوم التعاقب عند القدماء:

رصد العلماء المتقدمون ظاهرة (التعاقب)، وأوردوا صورًا لأنماط التحولات التعاقبية في العربية، وقد اشتهرت هذه الظاهرة عند اللغويين والنحويين بـ(الإبدال اللّغويّ)، وهو يختلف عن (الإبدال الصّرفيّ)، وهو شائع وغير لازم، ويقع في أكثر الحروف، وقد جمعها بعضهم في قوله: لِجَدٍّ صَرْفُ شَكِس آمنٍ طيَّ ثوب عزتِه[8]. وقيل: إنه يقع في حروف الهجاء جميعًا، بخلاف الإبدال الصّرفيّ، فهو شائع لازم، ويقع فيه التّبادل بين حروف مخصوصة لعلّة تصريفيّة، وحروفه مجموعة في قولك: طويت دائمًا، ويزيدها بعضهم ويجمعها في قوله: أُجُدٌ طُوِيَتْ منهلًا، أو استنجده يوم طال[9].

وتعد ظاهرة التعاقب – بمفهومها العام، وبمستواها الصوتي – من الظواهر التي انتشرت في اللغة العربية، وتطورت بتطور العصور، وانفتاح العرب على غيرهم من الأمم، وقد كان لها ظهور منذ القدم، فهذا الفراء يجعلها من التبدلات الصوتية، فقد سماها (الإبدال)، قال: "والعرب تبدل الفاء بالثاء، فيقولون: جدث وجدف، ووقعوا في عاثور شر،

وعافور شر، والأثاثي والأثافي، وسمعت كثيرًا من بني سعد يسمون المغافير: المغاثير"[10]. ويسميها المبرد تارةً قلبًا، وأخرى إبدالًا، فأما القلب فقد قال: " قوله: "(البوباة)، فهي المتسع من الأرض، وبعضهم يقول: هي المومأة بعينها، قلبت الميم باء لأنهما من الشفة، ومثل ذلك كثير، يقولون: ما اسمك وبا اسمك؟ ويقولون: ضربة لازم ولازب، ويقولون: هذا ظأمي وظأبي، يعنون السلف.."[11]. وأما الإبدال فقد قال: "وقال بعضهم: أراد في التفاف من الظلمة، وقال آخرون: أراد في يوم غيم، فأبدل من الميم نونًا، لاجتماع الميم والنون في الغنة[12]. وهذا الزجاجي يُنشئُ بابًا ويصرح فيه بـ(التعاقب)، قال: "باب اللام التي تعاقب حروفًا، وتعاقبها. اعلم أن العرب قد تبدل الحروف بعضها من بعض إذا تقاربت مخارجها، ولا تكاد تبدل ما بعد مخرجه وذلك نحو قولهم: سمد رأسه، وسبده، إذا استأصل أخذ شعره، والأصل الباء والميم بدل منها، وكما قالوا: أرقت الماء، وهرقته، وإياك وهياك، وإبرية وهبرية، لحزاز الرأس، والأصل الهمز في هذه الأحرف والهاء معاقبة لها..."[13].

وأما اللغويون فهناك مَن يثبتها على أنها نمط من أنماط العربية لا يمكن إنكاره، أو التخلص منه، ومن هؤلاء ابن السكيت[14]، وأبو الطيب[15]، والقالي[16]، وكذا فعل ابن قتيبة في أدب الكاتب تحت عنوان (باب دخول بعض الصفات على بعض) مع شرح ابن السيد البطليوسي، قال: "وهذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف، ومن منع ذلك على الإطلاق، ولزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة، يبعد تأويلها على غير وجه البدل"[17].

وهناك بعض العلماء يردها إلى اللغات المذمومة كابن فارس[18]، والسيوطي[19]، وبعضهم جعلها من العوارض كالثعالبي[20]، وأحيانا يجعلها من سنن العرب في كلامهم إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض[21]. أما ابن جني – رحمه الله – فقد أضاف إلى ظاهرة (التعاقب) مفاهيم أخرى، بخلاف غيره من العلماء؛ حيث إن التعاقب لم يقتصر عنده على المستوى الصوتي، بل تعدَّاه إلى المستويين النحوي والصرفي، وقد أفرد لهذه الظاهرة كتابًا طريفًا يُعنى بذلك. وإنني لم أقف على كتاب من قبل –حسب جهدي في البحث – تحدث عنها بالمفهوم الذي توسَّع فيه ابن جني، فالكتب المصنفة في هذه الظاهرة كان حديثها عنها في جوانبها الصوتية هو الغالب، وهو حلول حرفٍ مكان آخر.

وقد اهتمَّ ابن جني برصد هذه الظاهرة، واعتمد فيها على ضربين، هما: البدل والمبدل، والعوض والمعوض منه، وقد توسَّع في تناولها أكثر من غيره، واستفاض فيها بشكل لافت، بل تسامح في إيراد بعض المسائل، وجعلها تحت

(التعاقب)، وكل هذا التوسع ينضوي تحت ضربين من ضروب اللغة ذكرهما في مقدمة كتابه، وهما: البدل، والعوض، وهذان الضربان أوردهما العلماء، وتوسَّعوا فيهما، لكنهما لم يُفردا بكتاب تحت مسمى هذه الظاهرة.

وإذا تأملنا كتب العلماء الذين ذكروا مصطلح (التعاقب) بمشتقاته، وتناولوه عرضًا في أثناء مؤلفاتهم بالمفهوم الذي عناه ابن جني فإن سيبويه في مقدمة هؤلاء، فقد أوردها في أكثر من موضع في كتابه، قال: "وقال بعض العرب: قال فُلانةُ، وكلما طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيءٌ يصير بدلًا من شيء، كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء، وكما قالوا في مُغتَلِم: مُغَيلِم ومُغَيليم، وكأن (الياء) صارت بدلًا مما حذفوا"[22]. وقال في موضع آخر: "فصار كلٌّ واحد منهما يعاقب صاحبَه، كما كانت هاء الجحاجحة معاقبة ياء الجحاجيح، وكما عاقبت الألف في يمانٍ الياء في يَمَن، ونحو هذا في كلامهم كثير"[23]. ومما ورد عند سيبويه أيضًا: "وقد تعاقب ألفُ اللامِ حرفَ القسم كما عاقبته ألف الاستفهام وها، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة، وذلك قوله: أفألله لتفعلنَّ؛ ألا ترى أنك إن قلت: أفو الله، لم تثبت. وتقول: نعم الله لأفعلن، وإي الله لأفعلن، لأنهما ليسا ببدل"[24]. وممن تناول هذا المصطلح بمفهومه الذي عند ابن جني الزجاج، فقد نقل أبو حيان عنه قوله: " وقال الزجاج: هو بدل من التنوين خاصة؛ لأن تعاقب الآخر في نفسه قد صار عوضًا من الحركة"[25]. وممن أورد مصطلح (التعاقب) بضربيه أبو علي الفارسي، وهو شيخ ابن جني الذي أكثر النقل عنه، فقد قال: "قال: وإنما جعلوا ياءَي الإضافة عِوضًا، أي من الألف في حُبارَى إذا كانت خامسة. قال: وهذه الألف أضعفُ، تذهب مع كل حرف ساكن. أي: الألف من مُرامَى، وقوله: تذهب مع كل حرف ساكن فإنه يعني في نحو مُرامَى القَوْم. قال: وإنما هذه مُعاقِبَةٌ. قال أبو علي: يعني أن ياء النسب تعاقب الألف إذا كانت خامسة"[26].

وثمة فرقٌ بين التعاقب والإبدال – وإن كانت التسميتان متقاربتين – يكمن في أمرين:

الأول: أَن لفظَ (التَّعَاقُب) أدلُّ على ما حدث في اللفظ؛ لأن التعاقب عملية إرادية تحدث فِي الْكَلِمَة، بخلاف لفظ (الْإِبْدَال) الذي يدل على أن الحرف قد غُيِّرَ عن قصد. الثاني: إن إطلاق لفظ التَّعَاقُب على تغيير الحرف بالحرف يميزه عن الإبدال الصرفي الذي يغير صورة اللفظ ولا يحتفظ بالصورة الأولى؛ ولذا حاول بَعضهم أَن يفرق بينهما فسماه الإبدال اللغويّ؛ لأنه من مبَاحث اللغويين، أو الإبدال الاشتقاقي؛ لأنه انتزاع لفظ من آخر مع تغيير بعض حروفه بِمَا يقاربها[27].

وقد أقرّ النحويون ظاهرة (التعاقب)، واشترطوا لها شروطًا؛ إذ من خلالها يكون الحفاظ على الصنعة النحوية، والمعنى الذي يطلبه السياق، وهذه الشروط هي[28]: أولًا/ ألا يجمع بين المتعاقبين في سياق الكلام[29]، كالجمع بين (في) و(على) في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[30]. ثانيًا/ ألا يحذف النائب والمنوب عنه في وقت واحد[31]، كأن يحذف المضاف ويبقى عمله؛ كون المضاف إليه عوضًا عن حرف جر محذوف، كقولهم: (غلام زيد)، فأصله: (غلام لزيد)، فلو حذف المضاف إليه، وهو نائب عن الحرف كان إجحافًا؛ لأن فيه حذف النائب والمنوب عنه. ثالثًا/ أن يكون التعاقب بين كلمات متحدة المعنى، أو راجعة إليه، ولو على بعد. رابعًا/ ألا يختلف الجنس؛ بحيث يكون المنوب عنه مكونًا من عدة عناصر مختلفة الجنس كالحرف والاسم، أو الحرف والفعل.

مفهوم التعاقب عند المحدثين:

يرى المحدثون ضرورة وجود علاقات تُسوغ التعاقب أو الإبدال بين الحروف "كالتماثل، وهو أن يتّحد الحرفان مخرجًا وصفةً، أو التجانس، وهو أن يتّفق الحرفان مخرجًا ويختلفا صفة، كالدال والطاء، والتقارب، كأن يتقارب الحرفان مخرجًا، ويتّحدا صفة، كالنون والميم، ومن ذلك تقارب الحرفين مخرجًا، إذا كان مخرجهما من عضو واحد، وليس بينهما فاصل، كالهمزة من أقصى الحلق، والعين من وسطه"[32].

ولعلَّ من أوائل مَن بحث هذه الظاهرة من المحدثين هو أحمد الجندي، فقد أفرد لها بحثًا مستقلًّا، وتناولها من الجانبين الصوتي الصرفي[33]، وقد ذكر بعض القضايا والمسائل المتعلقة بتعاقب الحروف، واقترح أن تشمل هذه الظاهرة الحركات كالضمة والكسرة.

وتطرق إبراهيم أنيس لظاهرة التعاقب من خلال مصطلحِ (الإبدال)، شأنه شأن بعض القدماء، فهو يرى أنها جاءت نتيجة التطور الصوتي، يقول: "حين نستعرض تلك الكلمات التي فُسِّرت على أنها من الإبدال حينًا، أو من تباين اللهجات حينًا آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعًا نتيجة التطور الصوتي"[34].

وأما صبحي الصالح فقد ذكر أن "المعول عليه في إبدال الحروف بعضها من بعض، هو اتّفاقُ المخرج، أما اختلافُ الصفة فليس بذي بال؛ لأن المعول في معرفة نوع الصوت، ودرجة إيقاعه على العضو الذي خرج منه من بين أعضاء جهاز النطق، وليس على الطريقة أو الكيفية التي تم بها انطلاق هذا الصوت"[35].

وتحدث رمضان عبد التواب عن ظاهرة (التعاقب) من حيث إبدالُ الحروف بعضها من بعض، فقد ذكر أن تغيرات الحروف يوجد فيها ما ظاهره اتفاقي، وهو في الحقيقة مطرد كإبدال الثاء بالفاء في بعض الكلمات نحو

(الثوم) أو (الفوم)، و(الثدام) أو (الفدام)، أي: المصفاة، و(الجدث) أو (الجدف)، وأن الأصل في هذا كله الثاء؛ لأن بعض لهجات العرب كانت الثاء تنطق فاءً في كل الكلمات التي وقعت فيها[36].

وممن ناقش هذه الظاهرة تمَّام حسان، وكان يرى أن التعاقب ظاهرة عامة تدخل في مستويات اللغة كلها، واحتج بأنه لا يوجد لهذه الظاهرة حدٌّ كغيرها من الظواهر، وقد عرفها بقوله: "هي صلاحية عنصر لغوي أن يحل محل عنصر لغوي آخر، سواء أكان أحد العنصرين أو كلاهما مفردًا أو جملةً، فإذا حلَّ محله، أخذ حكمه"[37].

وذهب عبد الصبور شاهين إلى أن ظاهرة الإبدال لا تحدث إلا على أساس التقارب الصوتي، حيث يقول: "ومن الحقائق المسلّمة أن ظاهرة الإبدال بصفة عامة لا تحدث إلاّ على أساس التقارب الصوتي بين الأصوات المتبادلة، وأن الغاية منه تحقيقُ نوعٍ من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة"[38].

ومن المحدثين الذين تناولوا هذه الظاهرة علي أبو المكارم، فقد تناولها من جانب صوتي، فهي تمثل صورًا صوتية مختلفة باختلاف النطق اللهجي للكلمات، فقال: "والعلاقة بين كل صوتين من هذه الأصوات التي أجيز تعاقبها في العديد من الكلمات في العربية الفصحى واضحة، وقلب أحد الأصوات منهما إلى الآخر ممكن؛ إذ إنه المقابل للآخر، إما في الجهر والهمس، أو في الشدة والرخاوة، أو في الترخيم والترقيق"[39].

ومن خلال هذا السرد فإن المحدثين يتفاوتون في مفهوم (التعاقب)، فمنهم من توسع فيه حتى جعله شاملًا لكل مستويات اللغة كتمام حسان، وهذه النظرة أشبه بنظرة ابن جني للظاهرة، ومنهم من خصه بشيء محدد. إذن القدماء والمحدثون على سواء في هذه الظاهرة من حيث التوسعُ والاختصاص.

ثانيًا: التعريف بكتاب (التعاقب):

1. اسم الكتاب، ومصادره.

ورد ذكر كتاب (التعاقب في العربية) بهذا الاسم في كتاب الخصائص[40]، وهو أحد كتب ابن جني[41]، وفي كتاب الفهرست لابن النديم[42]، وجاء باسم (المتعاقب) في المخصص لابن سيده، فهل هو تحريف من الناسخ؟ أم تصرف من مؤلفه[43]؟ أم أنه أحد مسمياته؟ وورد باسم (تعاقب العربية) في كتاب معجم الأدباء[44]، وورد باسم (التعاقب) فقط في مصادر متعددة، وهذا ربما من باب الاختصار، وهو المتعارف عليه عند العلماء، وهذه المصادر تختلف مشاربها وفنونها، ما بين نحوية[45]، ولغوية[46]، وتراجم[47]، وغيرها[48].

2. نسبة الكتاب لابن جني.

أجمعت كتب التراجم والطبقات إجماعًا تامًّا على نسبته إليه[49]، وقد صرَّح ابن جني في بعض كتبه في غير موضع كالخصائص، والخاطريات[50] إلى كتاب (التعاقب)؛ إذ يُفهم من ذلك أنه قد ألّفه قبل تلك الكتب المعروفة والمشهورة.

إضافة إلى أن النحويين واللغويين اللاحقين أكدوا تلك النسبة في إحالاتهم ونقولاتهم، وكل النصوص الواردة في الكتب تشير إلى أن كتاب (التعاقب) أحد كتب ابن جني، ولم أقف على أحد يشكك في ذلك، أو ينسب الكتاب إلى غير ابن جني.

فأما المأثور من كتاب (التعاقب) في بعض كتبه فمن ذلك قوله: "وقد ذكرت في كتاب (التعاقب في العربية) من هذا الضرب نحوًا كثيرًا، فلندعه هنا"[51].

وأما المأثور في الكتب الأخرى فمن ذلك قول ابن عقيل: "وذكره أيضًا ابن جني في كتاب (التعاقب) من تأليفه"[52]، وقول الشاطبي: "وقد بين هذا المعنى ابن جني في كتاب (التعاقب)"[53].

3. مادة الكتاب.

أوضح ابن جني مادة كتاب التعاقب في أول كتابه، وهذه المادة قد نقلها السيوطي بنصها، فقد قال: "وقد ألّف ابن جنّي كتاب التّعاقب في أقسام البدل والمبدل منه، والعِوَض والمعوّض منه، وقال في أوّله: اعلم أنّ كلّ واحد من ضَرْبَيِ التّعاقب – وهما البدل والعِوَض – قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه، وربّما امتاز أحدهما بالموضع دون رَسِيلِهِ، إلا أنّ البدل أعمّ استعمالًا من العِوَض"[54].

والمتأمل في بعض النصوص المأثورة والمنقولة عنه يجد أن كتاب (التعاقب) عبارة عن أبواب، تناول مؤلفه في كل باب من تلك الأبواب مسائل، وأضربًا لغوية، ونحوية، وصرفية، صرّح بذلك ابن جني، فقد قال: "وأتيت أيضًا في كتابي الموسوم ب (التعاقب) على كثير من هذا الباب، ونهجت الطريق إلى ما أذكره بما نبهت به عليه"[55]. وذكر ذلك ابن معصوم، حيث قال: "وسماه ابن جني في كتاب (التعاقب) بالإيماء، وعقد له بابا، فقال: باب الإيماء، وهو الاكتفاء عن الكلمة بحرف من أولها"[56]. وقال ابن جني أيضًا: "وقد ذكرت في كتاب التعاقب في العربية من هذا الضرب نحوًا كثيرًا"[57].

وأما حجم مادة الكتاب، فقد ذكر ابن جني في إجازته للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد أن الكتاب حجمه مائتا ورقة، فقد ذكر ياقوت الحموي أن ابن جني : "كتب إجازة بما صورته، بسم الله الرّحمن الرّحيم: قد أجزت للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر- أدام الله عزه- أن يروي عني مصنفاتي وكتبي مما صححه، وضبطه عليه أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري- أيد الله عزه: عنده منها: كتابي الموسوم بالخصائص، وحجمه ألف ورقة، وكتابي التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري رحمه الله، وحجمه خمسمائة ورقة بل يزيد على ذلك، وكتابي في سرّ الصناعة وهو ستمائة ورقة، وكتابي في تفسير تصريف أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني وحجمه خمسمائة ورقة، وكتابي في شرح مستغلق أبيات الحماسة واشتقاق أسماء شعرائها، ومقداره خمسمائة ورقة، وكتابي في شرح المقصور والممدود عن يعقوب بن إسحاق السكيت، وحجمه أربعمائة ورقة، وكتابي في تعاقب العربية وأطرف به وحجمه مائتا ورقة..."[58].

إذن حجم الكتاب ليس كبيرًا، بل هو من الحجم الصغير، مقارنة ببعض كتبه كالخصائص الذي مقداره ألف ورقة، وسر الصناعة الذي مقداره ستمائة ورقة؛ وموضوع الكتاب يقتضي أن يكون حجمه صغيرًا؛ إذ إنه يتحدث عن ظاهرة التعاقب، وهي ظاهرة غير شائعة. وقد توسّع ابن جني في مفهومها، بخلاف غيره من العلماء الذين سبقوه. وما وصل إلينا – حسب بحثي – شيء قليل من ذلك الكتاب، وهو مسائل متناثرة في الكتب بلغت سبع عشرة مسألة.

ومما يجدر الالتفات إليه في مادة الكتاب أن ثمة نصوصًا وردت عند ابن جني في كتبه الأخرى دون أن يصرحَ بكتاب (التعاقب) فيها، وقد وردت في كتب علماء آخرين بعد ابن جني، وصُرّحَ بـ(التعاقب) فيها، وهذا الأسلوب سار عليه القدماء؛ إذ إن العالم يتطرق للمسألة الواحدة في أكثر من تصنيف، وغايته البسط في المسألة، أو الإشارة إليها، أو الإحالة عليها، وقد يوردها عرضًا، وقد يوردها بأسلوب مختلف من كتاب لآخر، وربما بأسلوب مشابه، وقد يكون المؤلف له رأيان، كل رأي ذكره في كتاب، وابن جني كغيره من المؤلفين الذين ساروا على هذا الطريق، وسنورد جملة من النصوص المأثورة من كتاب (التعاقب)، وردت في بعض كتب ابن جني، ولم يُصرَّحْ باسم كتاب (التعاقب) فيها؛ بيد أنه صُرّحَ به عند علماء آخرين، ومن ذلك قوله في كتاب التمام:"ومما زيدت الهاء فيه حشوًا (أمهات)، ومثالها (فعلهات)، وأما (الرواوق) فأراد به الرواويق جمع راووق فحذفت الياء وهو ينويها؛ ولذلك صحيح الواو الثانية، والقول فيها القول في قوله:

حَنَّى عِظَامِي وأَرَاهُ ثَاغِرِي وكَحَّلَ العَيْنَينِ بالعَوَاوِرِ[59]

وقول الآخر وهو جعال الهمذاني:

أَسَدٌ هَوَاوِسَةٌ بِيضٌ غَطَارِفَةٌ غلْبٌ جَحَاجِحَةٌ زِيزٌ إِذَا انْطَلَقُوا[60]

إلا أن الواو هنا بعدت عن الظرف فجرى ذلك مجرى طواويس"[61]. وقد وردت المسألة في الخصائص[62]، وسر الصناعة[63]، والمسألة ذكرها ابن إياز، وصرَّح باسم كتاب (التعاقب) فيها[64]. ومما ورد في كتبه دون أن يصرح بكتاب (التعاقب) قوله في الخصائص: "ومنها أن بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد. وذلك في الشرط وجزائه، والقسم وجوابه. فالشرط نحو قولك: إن قام زيد قام عمرو. والقسم نحو قولك: أقسم ليقومن زيد. فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني؛ نحو زيد أخوك، وقام أبوك"[65]. هذا النص بمعناه ذكره السيوطي، قال: " قال ابن جني في كتاب (التعاقب): ينبغي أن تعلم أن العرب قد أجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مُجرى المفرد؛ لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلةً بنفسها قائمةً برأسها، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها، بل كل واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها، فجرتا لذلك مُجرى المفردينِ اللذينِ هما ركنا الجملة وقوامها؛ فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري أحكام الجمل"[66]. ومن ذلك أيضًا قوله في كتاب اللمع: " وَقد حذف الشَّرْط، وأقيمت أشياء مقامه دالة عليه، وتلك الأشياء الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والدعاء والعرض تقول في الأمر: زرني أزرك، وفي النهي: لا تفعل الشَّرّ تنج، وفي الاستفهام: أَيْن بَيْتك أزرك، وفي التمني: لَيْت لي مَالًا أنفقهُ، وفي الدعاء: اللَّهُمَّ ارزقني بَعِيرًا أحجج عليه، وفي العرض: أَلا تنزل تصب خيرًا، تجزم هَذَا كُله؛ لِأَن فِيهِ معنى الشَّرْط؛ أَلا ترى أَن الْمَعْنى: وزرني فَإِنَّك إِن تزرني أزرك"[67]. وهذه المسألة ذكر منها في كتاب (التعاقب) الجزء المتعلق بالأمر؛ لأنها جاءت في سياق الحذف والتعويض المتناغم مع عنوان الكتاب[68]. ومن المسائل أيضًا قوله في الخصائص: "وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك ألا تراك تقول في الألف من قام: إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها: إنها عوض منها وكذلك يقال في واو (جُوَن) وياء (مِيَر): إنها بدل للتخفيف من همزة (جؤن) و(مئر)، ولا تقول: إنها عوض منها. وكذلك تقول في لام (غاز) و(داع): إنها بدل من الواو ولا تقول: إنها عوض منها.."[69]. وهذه المسألة وردت في (تعاقب) ابن جني؛ إذ نقل الشاطبي عنه ما نصه: "ولذلك لا يلزم أن يقع العوض في موضع المعوض منه، كتعويض الياء قبل آخر المكسر والمصغر عوضًا من محذوف ونحو ذلك، فقد ظهر الفرق بينهما"[70]. ومن ذلك أيضًا قوله في وقوع الحرف موضع غيره: "ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضَـاهـا[71]

أراد: عنِّي. ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)، وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال: لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدّى رضيت بعلى حملًا للشيء على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره"[72]. وقد وردت هذه المسألة في كتاب (التعاقب)، بل ذكر الشاطبي أن فيه شفاء الغليل، أي: بسط القول فيها[73]. ومن المسائل التي ذكرها ابن جني في كتبه الأخرى، ولم يصرح بكتاب (التعاقب) فيها قوله: "ومنها قولهم: همهام، وهو اسم ما بقي. وفيها لغات: همهامِ، وحمحامِ، ومحماحِ، وبحباحِ"[74]. وهذا النص ذكره ابن عقيل في كتاب المساعد مُصرِّحًا بكتاب (التعاقب) فيه[75]. ومن المسائل أيضًا (تخفيف همزة "أن" حملًا على "ما")، فقد ذكرها ابن جني في المنصف، قال: "سألت أبا عليٍّ عن ثبات النون في (تقرآن) بعد (أن)؟ فقال: (أنْ) مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة، فهذا أيضًا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعًا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس؛ لأن السماع يُبطلُ القياس"[76]. وهذه المسألة وردت في كتاب (التعاقب)، وقد صرّح بذلك الشاطبي[77].

والناظر في كل هذه المسائل التي وردت في كتب ابن جني الأخرى، ولم ترد في كتاب (التعاقب)، يجد أنها لا تخلو من أمور: الأول: أنها متشابهة من حيث الأسلوب، فالألفاظ متقاربة، والمعاني متناغمة. الثاني: ليس ثمة مغايرة في رأي ابن جني؛ فآراؤه في كتاب (التعاقب)، هي نفسها في كتبه الأخرى. الثالث: التوسع في المسائل، فمرة يبسط المسألة في كتاب (التعاقب)، ومرةً في بعض كتبه الأخرى، والسياق هو الفيصل في ذلك. الرابع: قد تُذكر المسألة في أكثر من كتاب لابن جني، دون التصريح بكتاب (التعاقب).

إذن مادة الكتاب هي البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض منه، وهما ضربا التعاقب عند ابن جني، وهذه الظاهرة من ظواهر العربية، التي توسَّع فيها ابن جني حتى شملت الحروف والكلمات والجمل.

4. منهج الكتاب

لا أستطيع وصف المنهج وصفًا دقيقًا؛ لعدم اطلاعي على الكتاب كاملًا، أو اطلاعي على أكثره؛ إذ المأثور في الكتب لا يتجاوز سبع عشرة مسألة. والكتاب –كما ورد عند ياقوت الحموي – مائتا ورقة، ولكن من خلال المسائل المأثورة أستطيع أن أصل إلى شيءٍ من وصف منهج الكتاب، فهو قائم على ما يلي:

- يعتمدُ كتاب (التعاقب في العربية) بشكل عام على ضربي التعاقب، وهما البدل والعوض، وقد صرح مؤلفه بذلك في مطلع الكتاب.
- الكتاب عبارة عن أبواب، قام ابن جني في كل باب بدراسة قضية من القضايا المتعلقة بالتعاقب.

- يذكر ابن جني المسائل الصوتية، والنحوية، والصرفية، ويقوم بمعالجتها، وكل هذه المسائل تنضوي تحت ظاهرة (التعاقب) بضربيها، الإبدال، والتعويض، وقد ذكر ذلك في أكثر من موضع في كتاب الخصائص؛ إذ يقول: "وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بـ(التعاقب) من هذا النحو ما فيه كاف بإذن الله تعالى"[78].
- اهتمامهُ بالتعليل، وهذا ما عُرِف في تصانيف ابن جني، وظاهرة (التعاقب) من الظواهر التي تكثر فيها التعليلات والمسوغات والحجج؛ لأنها تمسُّ جانبًا كبيرًا من اللغة العربية بمستوياتها ولهجاتها، وقد قال ابن جني في بعض ما أثر من الكتاب: " وَعَلَّلَ هاتين اللفظتين أعني: (أَوَامِرَ) وَ(نَوَاهٍ) بما يسَوِّغُ إجازتهما"[79].
- تأثره الجلي بشيخه أبي علي الفارسي، فقد ورد ذكره في أكثر من موضع في المسائل المأثورة، وهذا ديدن ابن جني في أغلب تآليفه.
- التوسع في ظاهرة (التعاقب) عند ابن جني؛ حيث إنه لم يتقيد بمستوى معين من مستويات اللغة، وإنما تناول الظاهرة بمفهوم عام، شمل الحروف، والكلمات، والجمل.

5. قيمة الكتاب.

أول مَنْ صرَّح بقيمة الكتاب هو مؤلفه، فقد قال: وتعاقب العربية، وأطرفْ به![80] فنعته بالطرافة في تعجبٍ واستعظام، والطرافة ندرة الحسن.

وتكمن قيمة كتاب (التعاقب) في معالجته لظاهرة يكثر دورانها في كلام العرب، فهي تعالج قضايا ومسائل لغوية، ونحوية، وصرفية، لها دورٌ كبيرٌ في تطور اللغة بمختلف مستوياتها.

وتكمن أيضًا قيمته في تفرده، وتوسعه، فأما التفرد، فإن هذه الظاهرة لم يُفرِدْ أحدٌ لها كتابًا – فيما أعلم – إلا أبو تراب اللغوي في كتاب سماه (الاعتقاب)[81]، وكان حديثُهُ فيها محدودًا، والزجاجي في كتاب سماه (الإبدال والمعاقبة والنظائر)[82]، وابن جني في (التعاقب)، وأما من سواهما من العلماء فقد تحدثوا عن هذه الظاهرة في كتب حملت عناوين عامة، وجاءت ظاهرة (التعاقب) في أحد أبواب هذه الكتب. وأما التوسُّع، فإن ابن جني قد تناول قضايا، ومسائل عامة، متجاوزًا المصطلح اللغوي لظاهرة التعاقب، وأنه حرف حلَّ محل حرف؛ إذ تحدث عن التعاقب بمفهومه العام الشامل للحروف، والكلمات، والجمل، وهذا من التسامح الذي عُرف عن ابن جني رحمه الله.

وقد تضمَّن الكتاب بعض الأبواب اللغوية بشكل موسعٍ يتماشى مع العنوان؛ حيثُ صرَّح المؤلف في أكثر من موضع بذلك في كتبه الأخرى، وأحال إليه .

ومما يؤكد قيمته تأثيره فيمن جاء من بعده، فقد أخذ منه علماء نحويون كابن إياز، وابن عقيل، والشاطبي، والزركشي، والسيوطي، والبغدادي، وعلماء ألفوا في فنون غير النحو كالبرماوي، والمرداوي الدمشقي، وصدر الدين المدني، وغيرهم، وسنذكر ذلك بالتفصيل في القسم الثاني.

القسم الثاني: المأثور من كتاب التعاقب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المسائل النحوية في كتاب التعاقب، وعددها عشر مسائل

المسألة الأولى: ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة.

قال ابن جني: "ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة نحو قولك – إذا رأيت قادمًا –: خير مقدم، أي: قَدِمتَ خَيرَ مَقدَمٍ، فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب.. ثم قال: وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بـ(التعاقب) من هذا النحو ما فيه كاف بإذن الله تعالى"[83].

في اللغة العربية أشياء منصوبة بأفعالٍ مضمرة، وقد يجوز رفعها بإضمار ما يرفع؛ لأن المحذوف في حكم الملفوظ به إذا دلت الدلالة عليه، إلا أن يعترض شيء من صناعة اللفظ ما يمنع منه[84]. والمحذوفات في العربية ثلاثة أقسام: الأول: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حُذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: (زيدًا) أي: أعط زيدًا، فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تم الكلام به، والثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامٌّ دونه، وإن ظهر كان عيبًا كقولك: (أزيدًا ضربته) قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربتَ زيدًا، والثالث: فهو مضمر، إذا أُظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (يا عبد الله)، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات[85].

فأما القسم الأول من المحذوفات فهو مما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، وقد نص سيبويه على ذلك، قال: "ومما يَنتصب على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه، أن ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ فتقول: خَيْرَ مَقْدَمٍ. أو يقول الرجل: رأيتُ فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً وما شر، وخيراً لنا وشرًّا لعدوّنا. وإن شئت قلت: خيرُ مَقْدَمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا"[86]. ومن ذلك قولهم في الدعاء: سقيًا لك ورعيًا، يريدون: سقاك الله سقيًا، ورعاك الله رعيًا. ومن المنصوب في الدّعاء بفعل محذوف، ما حكي عن الحجّاج، أنه قال في خطبته: (امرأ اتّقى الله، امرأً حاسب نفسه، امرأً أخذ بعنان قلبه فعلم ما يراد به) أراد بذلك: رحم الله امرأ. ويجوز فيه الرفع على تقدير: ليتق الله امرؤ[87].

وقد عقد ابن جني لهذا الموضوع بابًا في كتاب الخصائص سماه: –: (باب مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرًا وحكمًا، لا زمانًا ووقتًا)، ثم قال: "هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته"[88]. ثم أتى بكثير من الأمثلة على ذلك، ومنها المسألة التي أوردناها.

وهذا ابن هشام عند حديثه عن الفعل المتعدي يقول: "وكونُهُ مذكورًا هو الأصل كما في هذه الأمثلة، وقد يضمر جَوَازًا إذا دلّ عَلَيْهِ دَلِيل مقالي أَو حَالي، فَالْأول نَحْو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾، أَي: أنزل رَبنَا خيرا بِدَلِيل: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[89]، والثاني نحو قولك لمن تأهب لسفر: مَكَّةَ، بإضمار (تُرِيدُ)، وَلمن سدد سَهْمًا: القرطاس، بإضمار (تصيب)، وَقد يضمر وجوبًا فِي مَوَاضِع مِنْهَا بَاب الِاشْتِغَال، وحقيقته أَن يتَقَدَّم اسْم، ويتأخر عَنهُ فعل، أَو وصف صَالح للْعَمَل فِيمَا قبله، مشتغل عَن الْعَمَل فِيهِ بِالْعَمَلِ فِي ضَمِيره أَو ملابسه"[90].

المسألة الثانية: ظهور اللام الزائدة مع اختفاء اللام المرادة.

قال ابن جني: "ومثله مما تعرف بلام مرادة، وظهرت فيه لام أخرى غيرها زائدة قولك: (الآن)، فهو معرف بلام مقدرة، وهذه الظاهرة فيه زائدة. وقد ذكر أبو علي هذا قبلنا، وأوضحه، وذكرناه نحن أيضًا في غير هذا الموضع من كتبنا، وقد ذكرت في كتاب (التعاقب في العربية) من هذا الضرب نحوًا كثيرًا، فلندعه هنا"[91].

اختلف النحويون في (ال) التي في لفظة (الآن) على قولين، هما:

الأول: أنها زائدة كما يزاد غيرها من الحروف، فتصحب معرفًا بغيرها، وباقيًا على تنكيره، والزيادة فيها على ضربين: لازمة، وغير لازمة، فاللازمة في نحو (اللات)، و(العزى) لصنمين، و(السموأل)، و(اليسع) لعلمين، وتكون في الإشارة نحو (الآن) للزمن الحاضر، وأما الزيادة غير اللازمة فهي إما لمعنى، وإما لضرورة[92]. وقد اتجه إلى زيادة (ال) في مفردة (الآن) أبو علي الفارسي[93]، وابن جني، وابن الخباز[94] وغيره. قال ابن يعيش: "و(الآن) مبنيٌّ؛ لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة؛ لأن الموجودة زائدة، و(الآن) معرفة باللام المقدرة لتعريف الوقت الذي أنت فيه؛ لأنها حد ما بين الزمانين، الماضي والمستقبل"[95].

الثاني: أنها لتعريف الحضور، قال به قوم، وذلك كما في قولك: مررت بهذا الرجل؛ لأن قولك: (الآن) بمعنى هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذكر أبو حيان: إن (أل) في (الآن) للحضور عند أصحابنا، وليست زائدة[96]. ولعله قصد بالأصحاب البصريين، وكثيرًا ما يقول ذلك. وزيادتها هو القول الصحيح؛ لكثرة القائلين به.

المسألة الثالثة: معنى (همهام) في العربية.

قال ابن عقيل: "(وقد تضمن معنى نفي أو نهي أو استفهام) – فمثال النفي ما حكى اللحياني عن الكسائي، أنه سمع أعرابيًا من بني عامر يقول: إذا قيل لنا: أبقيَ عندكم شيء؟ قلنا: همهام، أي لم يبق شيء؛ وحكاه الكسائي عنهم بالياء والميم؛ ذكر هذا ابن سيدة في المحكم[97]، وذكره أيضًا ابن جني في كتاب (التعاقب) من تأليفه"[98].

الكلام في العربية: اسم، وفعل، وحرف، وقسم رابع يُطلق عليه اسم فعل، وبعض المتأخرين قال عنه الخالفة[99]، وهو جامع للاسمية والفعلية من حيث تعبيره عن دلالة الأفعال، ولكنه ليس له بنية صرفية مستقلة، بمعنى أنه يقبل علامات الأسماء، لكنه في الوقت نفسه لا يدل مثلها على معنى أو ذات. ومن ألفاظ اسم الفعل الواردة عند العرب (همهام)، وهذه المفردة متضمنة معنى النفي؛ فإذا قيل: همهام، فمعناه لم يبق شيء[100]. وهناك من جعلها اسم فعل متضمنة معنى (فني)، ومعبرةً عن الزمن الماضي[101]. وذكر ابن جني[102] أن (همهام)، اسم فني، وفيها لغات: همهمامِ، وحمحامِ، ومحماحِ، وبحباحِ. أنشد أحمد بن يحيى:

أَولمتَ يا خِنْوتُ شَرَّ إيلامْ في يَومِ نَحسٍ ذي عِجَاجٍ مِظلامْ

مَا كانَ إلا كَاصْطفاقِ الأَقدامْ حتَّى أَتينَاهُم فقالوا: هَمهَامْ[103].

ولم يرد في كلام العرب رباعي بُني على الكسر مثل حذام وقطام في الثلاثي إلا همهام، وقرقار، وجرجار، والقابة، وهما صوت الرعد[104]. وبعضهم أورد حَمْحَامِ، ومَحْمَاحِ، وبَحْباحِ، وعَرْعارِ[105]

وأما اسم الفعل المتضمن معنى النهي فقد علّق ابن عصفور على قول الفارسي: "وأكثر ما تستعمل هذه الأسماء في الأمر والنهي"[106] بأنه لم يرد بالنهي النهي الصناعي، وإنما أراد به الأمر الذي يراد به التحذير نحو: حذار من كذا، وأراد بالأمر الأمر الذي لا يراد به التحذير نحو: نزال، قال: لأنه لا يوجد اسم فعل بمعنى (لا يفعل)، فلا يقال: حذار بمعنى لا يحذر[107].

وهناك اسم فعل متضمن معنى الاستفهام وهو قوله: (مهيم)، وهي كلمة يمانية، ومعناه: ما وراءك، وأصلها: مه يا امرؤ؟ أو: يا مقبل؟ ثم حذفوا إيجازاً وتخفيفًا، كما قالوا: إيش؟ يريدون: أي شيء؟ و: م الله، يريدون أيمن الله[108]، ومنه قوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف، وقد رأى عليه أثر صفرة: (مهيم)؟ فقال: تزوجت يا رسول الله! أي أحدث لك شيء؟

المسألة الرابعة: إعراب (كِلا).

قال الشاطبي: "والأمر الثاني: أن إعرابهما، أي: (كلا)، (وكلتا)، عنده على وجهين بالحروف تارة، وبالحركات أخرى، وذلك أحد المذاهب الثلاثة، وهو ظاهر كلام الفارسي في الجزء الأول من (الإيضاح)[109]، وظاهر كلام ابن جني في كتاب (التعاقب)، وعليه طائفة من المشارقة"[110].

اختلف البصريون والكوفيون في إعراب (كلا) و(كلتا)، فذهب البصريون إلى أنهما من قبيل ما هو مفرد في اللفظ مثنّى في المعنى، وأنهما ملازمان للتثنية، وليس أصلهما (كل)، واحتجوا بعود الضمير عليهما مفردًا حملًا على اللفظ، وعودة المثنى حملًا على المعنى، وذهب الكوفيون والسهيلي إلى أن (كِلا) و(كلتا) مثنيان في اللفظ والمعنى، وإنما أصل (كلا) هو (كل)، ولكنها خفّفت اللام، وزيدت عليها الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا)؛ لأجل التأنيث، والألف فيهما كالألف في (الزيدان)، (والعمران)، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة"[111]. واحتجوا بأنهما يكونان في الرفع بالألف، وفي الجر والنصب بالياء نحو جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، وحكى الفراء: رأيتُ كِلي أخويك[112]. كذلك احتجوا بأن (كلتا) وردت في كلام العرب بالإفراد كقول الشاعر:

في كِلْتَ رِجلَيهَا سُلامَى وَاحدةْ كِلتاهُما مَقرونَةٌ بِزائِدة[113].

المسألة الخامسة: تَضمين الحُروفِ معانيَ الأفعال.

قال الشاطبي: "وأيضًا فإن المعنى المضمن ليس ذلك المعنى الأصيل بل هو زائد عليه؛ ولذلك عبر عنه بـ(ضمن) الذي هو في الاصطلاح لجعل معنى لم يكن، ولم يقل عوض عن الفعل؛ لأن التعويض أتم من التضمين عندهم. فالحاصل أن لفظ (ضمن) أحرز أن المعنى المراد هنا ليس المعنى الأصلي الذي في الحروف، وإنما هو معنى طارئ، فتأمله. وقد بيَّنَ هذا المعنى ابن جني في كتاب (التعاقب)"[114].

يضع الشاطبي في هذه المسألة تحديدًا دقيقًا يفرق به بين بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بقضية التأويل النحوي، وهي من القضايا التي جلبت لنحاة العربية نقدًا في غير محله، وأقصد هنا النقد الذي يرى في بعض جوانب التأويل النحوي لعلماء العربية تهافتًا بلاغيًّا وخروجًا بالأساليب العربية عن أصل وضعها، كالتأويل الذي ينقل معنى الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر وغير ذلك. ويظهر ذلك جليًّا في تناول الشاطبي لحروف المعاني والأساليب التي تنبني عليها. ويستعمل الشاطبي هنا كلمة (التركيب) فيقول: قبل التركيب وبعد التركيب، ومراده من ذلك معنى (الأسلوب) في اصطلاح البلاغيين. وهنا يفرق الشاطبي متأثراً بابن جني بين مصطلحين هما: التعويض، والتضمين، فالتعويض لديه

هو مصطلح تركيبي (شكلي) يحمل فيه الحرف المعنى الأصلي له، وأما التضمين فهو مصطلح دلالي طارئ لا يتعلق بأصل وضع التركيب، ويرى أن حروف المعاني في أصل الوضع جاءت عوضًا من الأفعال، ونائبة عنها في أصل تراكيب العربية، فـ(ما) النافية جاءت عوضًا عن الفعل (أنفي) في أصل وضع التركيب، وأما دلالة تضمين (ما) معنى الفعل (أنفي) فهي طارئة بعد الوضع، واستعمال النحاة لها لا يعدو أن يكون من العبارات الشارحة التي لا يقصد بها التأثير على دلالة الأسلوب وإخراجه عن أصل وضعه، ومن ثم فإن استعمال مفهوم التضمين يجيز للنحاة الحديث عن معاني الحروف دون أدنى شبهة تتهمهم بتغيير التراكيب عن أصل وضعها، فتضمن (ما) معنى الفعل (أنفي) يحمل دلالة مستهلكة؛ أي لا تلحظ ولا تعتبر، كاستهلاك اسم العلم (يزيد) لمعنى الفعل (يزيد). وعندما يرى الشاطبي بأن التعويض أتم من التضمين، فهو يؤكد على أن الاعتبار الأول في التراكيب العربية يكون للمعنى الأصلي لأساس وضع التركيب، وليس للمعنى الطارئ الزائد عليه.

المسألة السادسة: وقوع الحرف موضع غيره.

قال الشاطبي: "وإذا أردت الاطلاع على وقوع الحرف موضع غيره، فطالع كتاب (التعاقب) لابن جني، ففيه شفاء الغليل، وإذا كان كذلك حصل الأنس بوقوع بعض حروف الجر موقع بعض؛ لوجود النظائر"[115].

اختلف النحويون في ظاهرة تناوب الحروف في الكلام على مذهبين، هما:

الأول: الجواز، وقد اتجه إلى هذا المذهب الكوفيون[116]، والأخفش[117]، وابن قتيبة[118]، وابن جني[119]، واحتجوا بأن الحرف قسيم الاسم والفعل، فكما أن الإنابة تقع في الأسماء والأفعال، فهي تقع في الحروف، ومن ذلك: أن (إلى) تكون بمعنى الباء، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾[120]، أي: بشياطينهم، وقوله تعالى: ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[121]، أي: بأمر الله. ومنه قول الشاعر:

وخَضْخَضْنَ فِينَا البَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غِمَارٍ ومِنْ وَحْلِ[122]

يريد: وخضخضن بنا البحر. والشواهد من الشعر كثيرة في هذا الباب. وذكر ابن السيد البطليوسي أنه لا يمكن لمن أنكر هذا، أي: تناوب الحروف، أن يقول إن هذا من الضرورة؛ لأن هذا النوع كثر وشاع، وليس خاصًّا بالشعر دون الكلام[123].

الثاني: عدم الجواز، وهذا مذهب أكثر البصريين؛ إذ ليس لحرف الجر عندهم إلا معنى واحد أصلي يؤديه على سبيل الحقيقية لا المجاز، فهم يرون إبقاء الحرف على معناه الذي عهد فيه، ويفسرون النصوص التي قيل فيها بنيابة بعض الحروف إما بالتأويل، وإما بتضمين العامل معنى عامل آخر يتعدى بذلك الحرف، وإما حملها على الشذوذ[124]،

واحتجوا بأن لكل حرف معنى يختلف عن الحرف الآخر. وقد قاموا بتأويل الشواهد التي جاءت في هذا الباب، ومن تلك الشواهد الشاهد السابق، فقد حمله بعض البصريين على تقدير مضاف، أي: في سيرنا البحر، فـ(في) للوعاء على بابها[125].

ووقف المالقي موقفًا وسطًا بين الفريقين؛ حيث قال: "إن نيابة الحرف مكان الحرف الآخر موقوفة على السماع؛ لأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياسًا إلا إذا كان معناهما واحدًا، ومعنى الكلام الذي لا يدخلان عليه واحدًا "[126].

والذي أستحسنه جواز تعدد معاني حروف الجر؛ لعدم وجود التكلف والتعسف، ولكثرة الاستعمال؛ إذ إن تداول الحروف يكثر في العربية، ولتعدد لهجات القبائل، فاللغة مجموعة لهجات قبائل متعددة، وهذه القبائل تتعدد فيها الاستعمالات الكلامية، ولأن اللغة يكثر فيها الاستعمالات المجازية، فهي لغة نماء واتساع.

المسألة السابعة: إهمال (أنْ) حملًا على أختها (ما).

قال الشاطبي: "يعني أن هذا الإهمال إنما هو في موضع استحقت فيه العمل، لا في موضع لا تستحقه فيه، فتحرز من وقوعها بعد علم أو ظن، فإنها هناك غير مستحقة على التفسير المذكور أولا، فليس مخصوصًا بهذا البعض الذي حكى عنه. وما قرر من التوجيه هو رأي البصريين، وأحمد بن يحيى من الكوفيين، حكاه عنه ابن جنى في كتاب (التعاقب) له. ومذهب الكوفيين في التوجيه: الحمل على أنها المخففة من الثقيلة، أتى بها من غير فصل، وهو مذهب الفارسي، حكاه عنه ابن جنى أيضا في البيت المتقدم:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُما"[127].

اختلف العلماء في تخريج هذه الكلمة على أقوال، وهي: ذهب قوم منهم الزمخشري وابن يعيش وتبعهما شراح الألفية إلى أنَّ (أن) هذه هي المصدرية التي تختص بالدخول على الفعل المضارع، والتي ينصب بها عامة العرب، ولكنها أهملت في هذا البيت ونحوه حملًا على (ما) المصدرية أختها؛ لاشتراكهما في معنى المصدرية، وفي أن كل واحدة منهما تسبك ما بعدها بمصدر، وادّعى جماعة منهم ابن يعيش أن إهمال (أن) المصدرية لغة لجماعة من العرب، قال: "على أن من العرب من يلغي عمل أن تشبيهًا بما، وعلى هذا قرأ بعضهم: ﴿أَأَ بهِ تجِ تحِ يُتِمُّ تمتهِ﴾[128] بالرفع". وذهب جماعة منهم أبو علي الفارسي وابن جني إلى أن (أن) ههنا مخففة من الثقيلة، وليست هي المصدرية المختصة بالفعل المضارع، وكان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين (أن) والفعل بالسين أو بسوف أو بقد، كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ لَّنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾[129]، وقول: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[130]، ولكنه ترك

الفصل حين اضطر لإقامة الوزن. وجعل ابن هشام القول بأن (أن) هي المخففة من الثقيلة قول الكوفيين، والقول بأنها المصدرية أهملت حملًا على (ما) قول البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين إنها أن الناصبة أهملت حملًا على (ما) أختها المصدرية[131].

المسألة الثامنة: إجراء كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مُجرى المفرد.

قال السيوطي: "قال ابن جني في كتاب (التعاقب): ينبغي أن تعلم أن العرب قد أجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مُجرى المفرد؛ لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلةً بنفسها قائمةً برأسها، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها، بل كل واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها، فجرتا لذلك مُجرى المفردَينِ اللذَينِ هما ركنا الجملة وقوامها؛ فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري أحكام الجمل"[132].

وقد نص ابن جني في موضع آخر من كتبه بأن بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، ثم ذكر بعض الجمل كجملتي الشرط وجزائه، وجملتي القسم وجوابه. فالشرط نحو: إن قام زيدٌ قام عمرو، والقسم نحو: أقسم ليقومن زيد، فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية، كحاجة الجزء الأول من الجملة، إلى الجزء الثاني؛ نحو: زيد أخوك، وقام أبوك[133].

وما ذكره ابن جني هو مذهب شيخه الفارسي، فقد قال في الإيضاح[134]: "ونظيرها من الجمل الشرط في المجازاة في أنها وإن كانت جملة، فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء". وقد ذهب مذهبهما الجرجاني[135]، فالشرط رغم أنه جملة، فهو لا يتم إلا بالجواب. ويصرح بأن (الشرط) جملة غير مفيدة وحدها؛ ولذلك اعتبرت جملتا (الشرط) و(الجواب) جملة واحدة. فقد قال "ووِزانُ هذا أن الشرط والجزاء جملتان، ولكنا نقول: إنّ حكمَهما حكمُ جملة واحدة، من حيث دخل في الكلام معنًى يربط إحداهما بالأخرى، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفردِ في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: إن تأتني وسكتَّ، لم تفدْ، كما لا تفيد إذا قلت: زيد وسكتَّ، فلم تذكر اسمًا آخر ولا فعلًا، ولا كان منويًّا في النفس معلومًا من دليل الحال"[136].

المسألة التاسعة: الجزم بجواب محذوف.

قال الفارضي: "إذا سقطت الفاء من الأجوبة المتقدمة جزم الفعل، بشرط أن يقصد الجزاء، كما قال الشيخ. ويستثنى من الأجوبة: النفي، وإليه الإشارة بقوله:

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْي جَزْمًا اعْتَمِدْ إِنْ تَسْقُطِ الفَا...)[137]

فتقول: (قم أحسنْ إليك)، بجزم (أحسن) جوابًا لشرطٍ محذوفٍ؛ أي: (فإن تقم أحسن إليك)"[138].

وأورد السيوطي نصًّا آخر من كتاب (التعاقب) يتحدث عن المسألة نفسها: "قولهم: (زربي أزرْك) حقيقته: زربي فإنَّكَ إنْ تزرْبي أَزرْكَ، فحذفت جملة الشرط، وجُعِل الأمر عوضًا منها. ذكره ابن جني في كتاب (التعاقب)[139].

إذن قد يحذف الشرط، وتقام أشياء مقّامه دالةً عليه، كالْأَمر، وَالنَّهْي، والاستفهام، وَالتَّمَنِّي، وَالدُّعَاء، وَالْعرض، كقولك: زربى أزرك، وفي النهي: لا تفعل الشرتنج، وفي الاستفهام: أين بيتك أزرك. وفي التمني: ليت لي مالًا أنفقه. وفي العرض: ألا تنزل نصب خيرًا، وفي التحضيض: لولا تسافر تغنم، وفي الدعاء: اللهم ارزقني مالًا أتصدق به[140].

كلّ هذه الأمثلة يجزم الجواب فيها، ولو حملت الكلام على ظاهره أحلته؛ لأنّ الأمر بالإتيان لا يكون موجبًا[141].

وقيل: لا حاجة إلى هذا التقدير، فالجواب مجزوم بالطلب، لأنه متضمن معنى حرف الشرط، وهذا مذهب الخليل وسيبويه وابن خروف وجمهرة من النحويين. واختاره المصنف[142] قال ابن الناظم: "وهو مشكل؛ لأن معنى الشرط لا بد له من فعل شرط، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه، ولا مضمنًا له، مع معنى حرف الشرط لما في ذلك من التعسف، ولما فيه من زيادة مخالفة الأصل، ولا مقدرًا بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه"[143]. والذي أميل إليه هو أن مجزوم بالطلب نفسه.

المسألة العاشرة: مجيء (الإيماء) بمعنى الاكتفاء.

ذكر صدر الدين المدني أن ابن جني سمى الاكتفاء في كتاب (التعاقب) بالإيماء، وعقد له بابًا، فقال: باب الإيماء، وهو الاكتفاء عن الكلمة بحرف من أولها[144].

في العربية قد تتعدد المصطلحات لمفهوم واحد، وقد تكون المفاهيم متقاربة من حيث الدلالة والمعنى، ومن قبيلِ ذلك ظاهرة (الإيماء) التي تُطلقُ في الأصل على الإشارة، كما أطلقها بعضهم على الاكتفاء. ومصطلح (الاكتفاء) يعتريه بعض الغموض، ويختلط مع مصطلحات أخرى، فقد جاءت ألفاظ عند بعض النحويين وهي تؤدي معنى (الإيماء) كالاجتزاء، والاستغناء، والحذف، والإضمار، والسقط، والترك، والقبض، وغيرها. وكل هذه المصطلحات تعني ترك شيء لدلالة الباقي عليه[145]. وهو في اللغة: "الإشارة بيدك، أو برأسِكَ كإيماء المريض برأسه للرُّكُوع والسُّجُود. وقد يقول العرب: أَوْمَأَ برأسِهِ، أي: قال: لا"[146]. وأما في الاصطلاح فإنه لم يُحدد بحدٍّ معينٍ غير ما نقله ابن معصوم عن ابن جني في كتاب (التعاقب)، فهو لم يكن مستعملًا عند العلماء القدماء النحويين والبلاغيين بهذا الاسم، وإنما ذكره بعضهم عَرَضًا، والسياقات التي يُذكر فيها تُفضي إلى مدلوله. إذن هو أسلوب يدل على

إشارية اللغة، أي أنه ضرب من إيجاز الحذف لا يتطلب تقديرًا من المتلقي؛ اكتفاء بما يحمله السياق من قرائن مقاليه، أو حالية تغني عن ذكر المحذوف.

وقد سبق ابنَ جني شيخُهُ أبو علي الفارسي في استعمال هذا المصطلح، حيث ذكر أبو حيان أن الفارسي "علل منع ذلك بأنها في دلالتها على المعاني قصد بها غاية الإيجاز، فالألف تغني عن: أستفهم، و(ما) عن: أنفي، و (إن) عن: أؤكد، فلو أعلمت في الظرف والحال، ومكنت تمكين الفعل، لكان نقصًا لما قصد من الإيماء"[147]. وخصّه ابن فارس اللغوي ببابٍ سمَّاه: باب الإيماء، ولكنه بمعناه اللغوي، قال فيه: "العرب تُشيرُ إلى المعنى إشارة، وتومئ إيماءً دون التصريح، فيقول القائل: (لو أنَّ لي مَن يَقبَل مَشْورتي لأشرْتُ)، وإنما يَحثُّ السّامع على قبولِ المشُورَة، وهو في أشعارهم كثير"[148].

و(الإيماء) الذي ذكره ابن جني قاصدًا مدلوله العام الذي يعني الاكتفاء يأتي على مستوى الحركة، والحرف، والكلمة، والجملة، وقد ورد أمثلة منه في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب، فأما كلام الله عز وجل فمن ذلك عند بعضهم فواتح السور، على القول بأن كل حرف منها، من اسم من أسمائه تعالى، فمن قال معنى: "الٓمٓ"[149] أنا الله أعلم، ومعنى: "المٓصٓ"[150] أنا الله أفصل، وهو منقول عن ابن عباس[151]. وزعم بعضهم أن الباء في قوله تعالى: "وَامْسَحُوا برءوسِكُمْ"[152] أول كلمة (بعض) ثم حذف الباقي. وأما وروده في الحديث فقد روي عنه صلّى الله عليه وآله وسلّم أنه قال: (كَفَى بِالسَّيفِ شَا)[153] أي: شاهدًا، وقيل: أنه مُكتفًى به عن (شافي)، وله وجه[154]. وأما في كلام العرب فكثيرٌ جدًّا ومنه قولهم: درس المنا، يريدون المنازل، ونار الحبا، أي الحباحب، وكما وقولهم: هم بين حاذ وقاذ، أي: بين حاذف وقاذف. وهذا باب يتسع فيه القول، وتتشعّب فيه الوجوه، وقد صنفت فيه كتب معروفة[155].

إذن مفردة (الإيماء) لم تكن مستعملةً عند العلماء إلا بمعناها اللغوي، وهو الإشارة إلى الشيء، لكنها استعملت عند الفارسي، وتلميذه ابن جني بمعنى (الاكتفاء)، وفي هذا توسّعٌ منهما يتناغم مع اتساع اللغة العربية.

المبحث الثاني: المسائل التصريفية في كتاب التعاقب، وعددها سبع مسائل

المسألة الأولى: التفرقة بين ضربي التعاقب.

قال ابن جني: "فالبدل أعم تصرفًا من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضًا.. ثم قال: وأتيت أيضًا في كتابي الموسوم (التعاقب) على كثير من هذا الباب، ونهجت الطريق إلى ما أذكره بما نبهت به عليه"[156].

وورد نصٌّ ثانٍ من كتاب (التعاقب) يتحدث عن المسألة ذاتها، قال الشاطبي في التفرقة بين العوض والبدل: "ولابن جني تفرقة أيضًا بين العوض والبدل ذكره في (التعاقب) وغيره"[157].

وثمة نصٌّ ثالثٌ ذكره السيوطي، قال: "وقد ألّف ابن جنّي كتاب (التّعاقب) في أقسام البدل والمبدل منه، والعِوَض والمعوّض منه، وقال في أوّله: اعلم أنّ كلّ واحد من ضَرْبَيِ التّعاقب – وهما البدل والعِوَض – قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه، وربّما امتاز أحدهما بالموضع دون رَسِيلِهِ، إلا أنّ البدل أعمّ استعمالًا من العوَض"[158].

وقفتُ في هذه المسألة على ثلاثة نصوص من كتاب (التعاقب) تتكلم عن التفرقة بين البدل والعوض مع اختلاف الصيغة بينها. وقد قيَّدَ اللغويون (الإبدال) بأن يكون الحرف المبدل في مكان المبدل منه؛ لذا قالوا: البدل أشبه بالمبدل منه، من العوض بالمعوض. والإبدال نوعان: تصريفي، وهو الشائع الضروري عند السيوطي، ومنه القلب، وإبدال الحروف الصحاح، كإبدال تاء الافتعال طاء، ونحوها، وهذا النوع من الإبدال قياسي، تؤدي إليه ضرورة صوتية، أما النوع الثاني فهو الإبدال اللغوي، ومن أمثلته: هتنت السماء وهتلت، وأرقت وهرقت، وهذا النوع من الإبدال لا يخضع للقياس، ولا تؤدي إليه[159].

وثمة فرقٌ بين هذين الضربين، أعني: البدل والعوض اللذَينِ قام عليهما كتاب (التعاقب في العربية)، يبرز في أشياء منها[160]:

الأول/ لا يلزم في العوض أن يكون من جنس المعوض، فالعوض لا يكون إلا حرفًا، أما المعوض منه فيكون حرفًا واسمًا وفعلًا وجملة، في حين يلزم في البدل والمبدل منه أن يكونا حرفين. الثاني/ الإبدال ظاهرة صوتية صرفية، كما هو في (هتنَ وهتلَ، وهُراق وأُراق، ولِثام ولِفام) ونحوها، أما العوض فظاهرة صرفية نحوية تركيبية. الثالث/ لا يلزم في العوض أن يقع في موضع المعوض منه، بينما البدل فإنه يقع في موضع المبدل منه[161]. قال الشاطبي نقلًا عن الرماني: "ولا بد قبل الكلام على هذه الحروف التي ابتدأ بذكرها أن يذكر معنى الإبدال وحقيقته، وهو في الأصل بمعنى تنحية الشيء وجعل غيره في موضعه بدلًا منه... والإبدال يجري في الشيئين لا في شيء واحد؛ لأنك تقول: أبدلت هذه الصحيفة بصحيفة أخرى، إذا أزلت الأولى وجعلت في موضعها ثانية، هذا أصل المعنى فيهما... وأما

التعويض فهو أعم من هذا، فقد يكون في الحروف المتباعدة والمتقاربة؛ ولذلك لا يلزم أن يقع العوض في موضع المعوض منه، كتعويض الياء قبل آخر المكسر والمصغر عوضًا من محذوف ونحو ذلك، فقد ظهر الفرق بينهما"[162].

الرابع/ المبدل منه يجب أن يكون من بنية الكلمة، أما المعوض منه فلا يلزم فيه ذلك، فقد يكون المعوض منه من بنية الكلمة، كالتعويض بالتاء في (عدة، وزنة) من فاء المصدر، ولولا وقوع العوض في غير موضع المعوض، واختلاف الحرفين في المخرج والصفة، لعدَّ ذلك إبدالا. وربما لا يكون المعوض منه من بنية الكلمة، فالتاء في (يا أبت) عوض من ياء المتكلم في (يا أبي) وليست بدلًا منها؛ لأن الياء ليست من بنية الكلمة، وإنما هي مضاف إليها المنادى (أب).

ورغم هذه الفروق فإن بعض العلماء يضع التعويض موضع الإبدال، فالعوض عندهم هو البدل[163]. وهذا ما صرح به ابن جني في كتاب التعاقب، قال: "وقد يقع في الاستعمال موضع صاحبه، وربّما امتاز أحدهما بالموضع دون رَسِيلِهِ، إلا أنّ البدل أعمّ استعمالًا من العِوَض"[164].

المسألة الثانية: جمع (هواس) على (هواوسة)، (وعوار) على (عواوير).

قال ابن إياز: "ونقل أبو الفتح في (تعاقبه) أنهم قالوا: (هواوسة) في جمع: (هواس) للأسد، وذهب إلى أن التصحيح أحسن منه في (العواوير)؛ لأمرين: أحدهما: أن التاء عوض عن الياء المحذوفة؛ إذ قياسه: "هواويس" كـ(زناديق) فحذفت الياء، وعوض منها التاء كـ(زنادفة) في (زنديق)، وإذا كان التصحيح اعتبارًا بالياء المقدرة، فاعتبار ما عوض عنه أولى من اعتبار ما لم يعوض منه. والثاني: بعد المعتل من الطرف لفظًا بخلاف: (العواور)"[165].

يكون التعويض من المحذوف في الزائد ويكون في الأصلي، فالزائد كقولهم: زنادقة؛ إذ إن التاء فيه عوض من الياء في زناديق، وكذلك جحاجحة وجحاجيح، وفرازنة وفرازين، والأصلي كمسألة عدة وزنة، حيث عوضوا من الفاء، وسنة وشفة، حيث عوضوا من اللام، وما أشبه ذلك[166].

وفي المأثور من تعاقب ابن جني أن (هواس) يجمع على (هواوسة)، كما أن (زنديق) يجمع على (زنادقة)، فحذفت الياء لمكان الهاء، و(عوار) يُجمع على (عواوير)، فالأول عوض عن الياء المحذوفة بتاء، والثاني لم يُعوض. وذكر ابن جني أن البدل "ليس على حد إبدالهم الألف في (قام) و(باع) عن الواو والياء، وإنما يعنون أن الهاء لما طال الكلام بها صارت كالعوض من الياء، كما صار طول الكلام بين الفعل والفاعل في نحو: حضرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ، عوضًا من تاء التأنيث في (حَضرتْ)"[167].

و(العواوير) جمع عوار، وهو الرجل الضعيف الجبان، وقد يردُ اسمًا، ولم يذكر سيبويه أنه اسم، فإذا كان اسمًا، فهو البثر في العين والقذى، قالت فيه الخنساء:

أَقذًى بِعينِكَ أمْ بِالعَينِ عوارُ لكنْ نَكبت لمنْ أَفوتْ بهِ الدَّارُ[168]

وقد ذكر سيبويه أن الصفة تأتي على وزن فعاعيل نحو: العواوير، والجبابير[169]. وتصحيح واو العواور الثانية؛ لأنه ينوي الياء المحذوفة من (العواوير)، والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهمز؛ بسبب بعدها من الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال، ولو لم تكن فيه ياء منويّة للزم همزها. وأما قول الشاعر:

وكَحَّلَ العينين بالعَواوِرِ[170]

فإنه يريد: العواوير، وحذفت ضرورة.

المسألة الثالثة: حملُ التصغير على التكسير.

قال ابن إياز: "فإن قيل: فأيهما يكثر حمله على صاحبه؟ والجواب أن الذي يكثر إنما هو حمل التصغير على التكثير، ويقل عكسه، وما ذكره أبو الفتح في (التعاقب) من أن ذلك إنما يحمل أضعف التصغيرين على أقواهما؛ ألا ترى أنك لما صغرت الاسم، فأنت تقيم على الإفراد الذي هو الحالة الأولى الأصلية، وإذا كسرته فقد انقلب إلى الجمع الذي هو الحالة الفرعية؛ ولذلك اعتد بالتكثير شيئًا مانعًا من الصرف دون التصغير"[171].

قد يُحمل شيءٌ على شيءٍ إذا كان في حكمه، مع أن المحمول ليس فيه السبب الداعي إلى الحكم كما في المحمول عليه، والذي يدعو إلى هذا الحمل أن يكون الباب على وتيرة واحدة، وشكل متحد في كثير من أحكامه، وشرط الحمل أن يكون المحمول، والمحمول عليه في الحكم من باب واحد، كما في التصغير والجمع فهما من واد واحد كما قال سيبويه[172]، وذلك أنّك تغيّرُ الأوّل منهما، إلّا أنّ تغيير أوّل المكسّر بالفتح، وتغييرَ أوّل المصغّر بالضمّ[173]، فيحمل هذا على هذا تارة، وذلك على هذا أخرى، وقال سيبويه: "تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه إن كانت بدلاً من واو ثم حقّرته رددت الواو، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء؛ كما أنّك لو كسّرته رددتّ الواو إنْ كانت عينه واوًا، والياء إنْ كانت عينُه ياءً"[174]. "وإنما حُمل التصغير على التكسير؛ لأنه يغير اللفظ والمعنى، كما أنّ التكسير يغيّر اللفظ والمعنى، ألا ترى أنَّك إذا قلت في تصغير (رَجُل)، رُجيل، قد غيَّرت لفظه بِضَمِّ أوّله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وغيَّرت معناه؛ لأنَّك نقلته من الكبر إلى الصِّغر، كما أنَّك إذا قلت في تكسيره: (رجال)، غيّرت لفظه بزيادة الألف، وفتح ما قبلها؛ وغيّرت معناه؛ لأنَّك نقلته من الإفراد إلى الجمع؛ ولهذا المعنى قلنا: إنهما من وادٍ واحد"[175].

وقد رأى أكثر النحويين أن حمل التصغير على التكسير أولى لعدة أسباب[176]، منها: الأول/ أن التكسير أقوى في المعنى والتغيير من التصغير، والأضعف محمول على الأقوى كما ذكر ابن جني في (تعاقبه) إنما يُحمل أضعف التصغيرين على أقواهما، وهذا تعليل الفارسي نقله عنه ابن جني حيث قال: "ألا ترى أن كل واحد من مثالي التحقير والتكسير عارضان للواحد، إلا أن أقوى التغييرين هو ما عرض لمثال التكسير. وذلك أنه أمر عرض للإخراج عن الواحد والزيادة في العدة، فكان أقوى من التحقير؛ لأنه مبقٍّ للواحد على إفراده؛ ولذلك لم يعتد لتحقير سببًا مانعًا من الصرف، كما اعتد التكسير مانعًا منه ألا تراك تصرف دريهما ودنينيرا، ولا تصرف دراهم ولا دنانير؛ لما ذكرنا... وسألت أبا علي عن رد سيبويه مثال التحقير إلى مثال التكسير فأجاب بما أثبتنا آنفًا"[177]. ونص ابن جني في الخصائص والتعاقبان معناهما واحد مع اختلاف اللفظ. الثاني/ اشتراكهما في أحكام كثيرة، وقد أشار إلى هذا ابن الخباز حين قال: "وإنما قاسوا التصغير على التكسير؛ لأنهما يشتركان في أحكام كثيرة"[178]. الثالث/ التصغير نقيض التكسير في المعنى، والعرب تحمل الشيء على نقيضه، كما تحمله على نظيره، وهذه العلة ذكرها صاحب البسيط، فقد قال: " والجمع تكثير، والتصغير تقليل، ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه، كما يُحمل على نظيره"[179]. وهذه العلة ضعيفة؛ لأن التصغير قد يدل على التحقير، أو التقريب، أو التعظيم، والتكسير قد يدل على القلة، وبحصول هذه المعاني فيهما لا يكون أحدهما نقيضًا للآخر والجمع تكثير، والتصغير تقليل، ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه، كما يُحمل على نظيره[180].

إذن حمل التصغير على التكسير هو الأكثر في العربية، ولكن هذا لا يعني أن التكسير قد يُحمل أيضًا على التصغير، وهذا مذهب ابن جني، فقد قال: " وأما التكسير فهو محمول في ذلك على التحقير، وذلك أنك إذا قلت: (خَوَاتِم) و(ضَوَارِب)، فلا ضمة في أول الحرف، ولكنك لما كنت تقول في التحقير (خُوَيْتِم) قلت في التكسير (خَوَاتِم)، قال الأعشى:

يَقُلْنَ حَرامٌ ما أُحِلَّ بِرَبنا وتُتْرَكُ أمْوَالٌ عليها الخَوَاتِمُ[181]

وإنما حمل التكسير في هذا على التحقير؛ لأنهما من واد واحد، وذلك أن هذا التكسير جارٍ مجرَى التحقير في كثير من أحكامه...، ثم قال: " وكما حمل التكسير في هذا الموضع على التحقير، كذلك أيضًا حمل التحقير في غير هذا الموضع على التكسير، وذلك في قول من قال في تحقير (أَسْوَدَ) و(جَدْوَلٍ): (أُسَيْوِدٌ) و(جُدَيْوِلٌ)، فأظهر الواو ولم يُعلَّها؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها، وذلك أنه لما كان يقال التكسير (أساود) و(جداول)، قال أيضًا في التحقير (أُسَيْوِد) و(جديول)، وأجرى الواو في الصحة بعد ياء التحقير مجراها فيها بعد ألف التكسير"[182].

المسألة الرابعة: جمع (أمر) و(نهي).

ذكر الزركشي أن الجوهري جمع (أمر) و(نهي) على (أوامر) و(نواهٍ)[183]، قال: "وقد تنبَّه لهذا الموضع الإمام أبو الحسن الإبياريُّ فِي شرح البرهان[184]، وذكر أنَّ قول الجوهريّ شاذٌّ غير معروف عند أئمة العربية. قلت: ذكر ابن جني في كتاب (التعاقب) له نظيرًا، وعلَّلَ هاتين اللفظتين أعني: (أَوَامِرَ) (ونَوَاهٍ) بما يسَوّغُ إجازتهما"[185].

مفردة (الأمر) اشتهر تكسيرها عند بعض الفقهاء على (أوامر)، و(النهي) على (نواهٍ)، والغريب أن الجوهري قال بهذا، وهو خلاف القاعدة التصريفية؛ إذ إن (أوامر) على صيغة فواعل، وفواعل ليس جمع فَعْل، وإنما هو جمع (فاعل) اسمًا كان أو صفةً بمعنى فاعلة، كالكواهل، والطوالق في كاهل وطالق، أو أنه اسم أو صفة نحو: صاعقة وصواعق، ونادرة ونوادر؛ لذلك يكون مفرد (أوامر) آمرة، كما أن (نواهٍ) مفردها ناهية، وليس جمعًا للنهي[186].

وهناك من الأصوليين مَن فرّق بين (الأمر) الذي يُكسَّر على (أوامر)، و(الأمر) الذي يُكسَّر على (أمور)، فقالوا: إنّ الأَمرَ الذي بمعنَى الطلب يُجمَع على أَوامِرَ، وبمعنَى الحال أَو الشأْن يُجمَع على أُمُورٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾[187]، ولا يعرف مَن وافقهم إلا الجوهريّ في قوله: أمره بكذا أمراً وجمعه أوامر[188]، وأما الأَزهريُّ فإنه قال: الأمر ضدّ النهي واحد الأمور[189]. وعند ابن سيده لَا يُكسَّر (الأَمرُ) إلّا على (أُمور)[190]، ولم يذكر أحدٌ من النحاة أنّ فعلاً يُجمَع على فواعل[191].

وهناك من تعسَّف من أجل أن يجد مخرجًا لجعلهم (أوامر) مفرد أمر، فقالوا: إنهم جمعوا أمرًا أأمَر كأفلُس، ثم كسروا هذا على أفاعل، لا فواعل، فكان أصلها أآمر، فقلبوا الهمزة الثانية واوًا كراهية النطق بالهمزتين، فصار في هذا (أوامر). ولما علم هؤلاء أن هذا لا يتم في (النواهي) تكلفوا لها تكلُّفًا آخر، فقد حملوها على نقيضها، كما قالوا: الغدايا والعشايا، فـ(الغداة) لا يجمع على (غدايا)، ولكن لما قابلوه بـ(العشايا) جمعت على ذلك، وقالوا: قدُم وحدُث، فضموا الدال من (حدُث) حملًا على (قدُم)[192].

وهناك من جعل (أوامر) و(نواهي) جمع آمر، وناه، فسمى القول آمرًا وناهيًا توسَّعًا، ثم جمعوها على (فواعل) كما قالوا: فارس وفوارس، وهالك وهوالك، وفي هذا تجوُّز كما ذكر الإبياري[193].

ومنهم من قال في تأويله: إنّ (الأمر) مأمور به، ثم حُوِّلَ المفعول إلى فاعل، وهو من قبيلِ: أمر عارف، وأصله معروف، وعيشة راضية، والأصل مَرْضِيَّةٌ، ثم جمع فاعل على فواعل فـ(أوامر) جمع مأمورٍ[194].

وكل هذه التخريجات فيها تعسف واضحٌ، وتكلف جلي؛ إذ إنني لم أجد – حسب بحثي – في العربية من كسَّر الفعل (أمر) على (أوامر) إلا خطأً كالجوهري، وقد رد عليه بعض العلماء. وأما ما ذكره الزركشي بأن ابن جني ذكر له نظيرًا في كتاب التعاقب، فإنني لم أقف عليه .

المسألة الخامسة: حكم الجمع بين الإبدال من الحرف والتعويض منه.

قال السيوطي: "قال ابن جني في كتاب (التعاقب): لا يُجمع بين أنْ يبدلَ من الحرف ويُعوَّضَ منه، هذا لم يأت في شيء من كلامهم"[195].

هذه القاعدة متداولة في العربية كثيرًا، وقد تناولها جمهرة من العلماء؛ إذ الأصل عدم الجمع بين العوض والمعوض، والأمثلة على عدم الجمع بينهما لا تكاد تُحصى، فهذا ابن السراج يقول: "وفَمٌ إذا شئتَ قلتَ: فَمي؛ لأنهم قالوا: فَموانِ، ولو لم يقولوه لم يجز؛ لأنه لا ينبغي أن يجمع بين العوض والمعوض، وبين الحرفِ الذي عُوِّض، فالميم إنما جُعِلَتْ عوضًا من الواو إذا قلتَ: فُو زيدٍ"[196]. وإنما جمع الشاعر بينهما ضرورةً، كقوله:

هُمَا نَفَثَا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهما عَلَى النّابِحِ العَاويّ أَشدَّ رجَامِ[197]

حيث جُمِعَ بين العوض والمعوض–جمع بين البدل وهو الميم، والمبدل منه وهو الواو–فنقص اللام إذ أصله (فوه) بدليل جمعه على أفواه، وزيدت فيه الميم، وهي ليست من أصل تركيبه، والجمع بين العوض والمعوض جائز في ضرورة الشعر[198]. وقد وجَّه ابن جني البيت بأنه لم يأت على غير أصله، وإن كان قد زِيدَ فيه ما ليس منه[199].

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا قول ابن مالك: "ويُقال في تصغير (سنية) على لغة من رفعها بالواو، وجرها ونصبها بالياء (سُنيَّات)، ولا يقال :(سُنيون)؛ لأن إعرابها بالواو والياء إنما كان عوضًا من اللام، فإذا صغرتَ رُدَّتِ اللام، فلو أُبقي إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه"[200]. ومن ذلك قولهم: (اللهمَّ) الميم فيه عوضٌ من حرف النداء؛ ولذلك لا يجتمعان[201]. وقولهم في النداء: يا أبت، ويا أمت، التاء فيهما عوض من ياء الإضافة؛ ولذلك لا يُجمع بينهما. قال المبرد: "فَمن ذَلِك قَوْلهم: (يَا أَبَت لَا تفعلْ، و(يَا أمت لَا تفعلي)، فهذه الهاء إنما دخلت بدلا من ياء الإضافة، والدليل على ذلك أنك إن جئت بالياء حذفتها فَقلت: (يَا أبي) لا تفعل و(يَا أُمّي) لا تفعلي"[202]. ولا يجوز الجمع بين (إذا) الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو: إنْ تقمْ فإذا زيدٌ قائم؛ لأنها عوضٌ منها فلا يجتمعان. ومن ذلك أيضًا دخول اللام على اسم الإشارة، فيُقال: (ذلك)، وهي عوض من حرف

التنبيه؛ للدلالة على تحقيق المشار إليه، فلا يُجمع بين اللام والهاء، فيقال: هذا لك. وذكر الأندلسي: "إن واو القسم عوض من الفعل، بخلاف الباء فإنها ليست عوضًا منه، ومن ثَم جاز: أقسمتُ بالله، ولم يجز: أقسمت والله"[203].

المسالة السادسة: (ميم) فاعلته مفاعلة.

ذكر السيوطي أن (ميم) فاعلته مفاعلة عند سيبويه عوض من (ألف) فاعلته، ومنع المبرد ذلك؛ بحجة أن (ألف) فاعلته موجودة في المفاعلة، فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم؟ ثم ذكر أن ابن جني قد أورد ما في هذا، ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا، يعني في كتاب (التعاقب)[204].

ثمة اختلاف بين سيبويه والمبرد في نوع (ميم) فاعلته مفاعلة، فسيبويه يرى أنها عوض من (ألف) فاعلت، قال: "وأما (فاعلت) فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا: مفاعلةٌ، جعلوا الميم عوضًا من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف؛ وذلك قولك: جالسته مجالسةً، وقاعدته مقاعدة، وشاربته مشاربةً"[205]. والمبرد جعل ذلك الاعتلال خطأً؛ "من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في (فاعلت)، قد جاءت بعد الفاء في مفاعلة"[206]، وممن أنكر على سيبويه أيضًا السيرافي، فقد وسم كلام سيبويه بالاختلال، والغلط، واحتج بالاحتجاج نفسه الذي احتج به المبرد[207].

وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه فرد كلام المبرد، موضحًا معنى سيبويه في هذا الذي ذكره أن المصدر من (فاعلت) يجيء على ضربين: مرة تحذف الألف الأولى في أحدهما، وهو الفعال نحو القتال، فالألف الأولى محذوفة، وفي (المفاعلة) التي تحذف الألف التي قبل آخر حرف، وهي الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر في مثل: الإفعال والافتعال، وما أشبه ذلك، فعوضوا الميم من الألف الأولى التي تذهب في الفعال، وجعلوا الهاء عوضا من الألف الثانية التي تذهب من المفاعلة"[208].

المسألة السابعة: نوع (الهاء) في زنادقة وجحاجحة.

جاء في الأشباه والنظائر: "قلت –أي: السيوطي: هذا السؤال قد تعرض له ابن جني، وأجاب عنه فقال في كتاب (التعاقب): فإن قلت: فلعل الهاء في (زَنَادِقَة)، (جَحَاجِحَة)؛ لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصياقلة، فلا تكون عوضًا، قلنا: لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال (مفاعيل)، إنما جاءت في مثال (مفاعلة) نحو: مَلَائِكَة"[209].

اختلف النحويون في نوع الهاء في (زنادقة) و(جحاجحة) على قولين، هما:

الأول: أنها عوض من الياء، فهي معاقبة لياء (مفاعيل)، فإذا جيء بالياء لم يجأ بالهاء بل يقال: (زناديق)، و(جحاجيح)، فالياء والهاء متعاقبان في هذه النوع وقد ذهب إلى هذا القول أغلب النحويين[210]. قال سيبويه: "والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوّضوها الهاءَ"[211]."ومثل ذلك جحجاح وجحاجحة؛ إنما أصله جحاجيح؛ فالياء الأولى من أناسي بمنزلة ياء فرازين وزناديق، والياء الآخرة منه بمنزلة القاف والنون فيهما"[212]. الثاني: أنها ليست بعوض؛ وإنما دخلت لأن شأن التاء أن تدخل في المصادر كثيرًا؛ ألا ترى أنها تدخل في كل مصدر أرد به المرة الواحدة، ودخلت في المقاتلة والدحرجة، وفي عدة وصلة، وكذلك في كينونة، وقيدودة، ونحو ذلك. ويدل على قوله إجازة الحذف، وقد ذهب إلى هذا القول أبو علي الفارسي[213].

الخاتمة

إن أهم ما يمكن استصفاؤه من نتائج هذا البحث القائم على كتاب (التعاقب في العربية) لابن جني هو الآتي:

- ما لم يصل إلينا من كتب التراث قد يكون أكثر مما وصل إلينا؛ لذلك يحتاج هذا التراث المفقود من أصحاب الهمم العالية، والصبر والبحث والتقصي في عمل دؤوب لا يتوقف، وجهد لا يفتر؛ حتى يظهر كغيره من التراث الذي رأى النور.
- كتاب (التعاقب) من كتب ابن جني المفقودة التي تحدثت عن ظاهرة التعاقب في العربية، وقد أَلَّفَهُ صاحبه قبل الخصائص والخاطريات وغيرهما من الكتب المشهورة، وهو يقع في مئتي ورقة، وهو عبارة عن أبواب، قام ابن جني في كل باب بمعالجة قضايا ومسائل تنضوي تحت هذه الظاهرة العامة.
- عدد المسائل التي انتهى إليها البحث سبع عشرة مسألة، ولكن قد يرد نصان أو ثلاثة في كتب مختلفة، وبصيغة فيها كثير من الفرق والاختلاف، وهي تتحدث عن مسألة واحدة، وهذا ورد في مسألتين، إحداهما وقفتُ على نصين لها، والأخرى على ثلاثة، بمعنى أن عدد النصوص المأثورة عشرون نصًّا.
- ثمة علماء أفردوا كتبًا لظاهرة التعاقب كأبي تراب اللغوي، والزجاجي، وابن جني، وأما ما سواهم — فيما أعلم – فقد تحدثوا عن هذه الظاهرة في كتب حملت عناوين عامة، وجاءت ظاهرة (التعاقب) في أحد أبواب هذه الكتب.
- أضاف ابن جني إلى ظاهرة (التعاقب) مفاهيم أخرى، بخلاف غيره من العلماء؛ حيث إنه لم يقتصر (التعاقب) عنده على المستوى الصوتي، بل تعدَّاه إلى المستويين النحوي والصرفي.

- التعاقب في اللغة العربية شامل لجميع مستوياتها، الصوتي، والنحوي، والصرفي، والمسائل التي وقفت عليها – وإن كانت قليلة – تؤكد ذلك.
- تبيَّنَ لي أن من أسباب ظهور التعاقب في العربية اختلاف اللهجات، فقد كانت رافدًا مهمًّا لهذه الظاهرة.
- التعاقب ظاهرة تعتمد في المقام الأول على ضربين رئيسين، هما: العوض، والبدل، وقد يقع في الاستعمال أحدهما موضع الآخر، وربّما امتاز أحدهما بالموضع دون رَسِيلِهِ، إلا أنّ البدل أعمّ استعمالًا من العِوَض.
- ظاهرة التعاقب وردت بمصطلحات مختلفة عند القدماء والمحدثين، ومن تلك المصطلحات: الإبدال، والقلب، والإنابة، وغيرها من المصطلحات؛ ولذلك لم يُحَدَّدْ لها تعريفٌ اصطلاحيٌّ معيَّن.
- التعويض في العربية أتم من التضمين؛ لأن المعنى المضمن ليس ذلك المعنى الأصيل، بل هو زائد عليه.

المراجع

- الأبياري، علي بن إسماعيل، التحقيق والبيان في شرح البرهان، وزارة الأوقاف، تحقيق: علي بن عبد الرحمن، الطبعة: الأولى / 1433 هـ - 2013م.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ت(606هـ)، البديع في علم العربية، دراسة وتحقيقًا، رسالة دكتوراه، إعداد صالح بن حسين العائد، إشراف أ.د/ أحمد حسن كحيل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1405هـ .
- الأخفش، أبو الحسن المجاشعي، المعروف بالأوسط، معانى القرآن، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة لخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ - 1990م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، "شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ ـ 200م.
- الأُشْمُوني، علي بن محمد، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط 1، 1419هـ– 1998م.
- الأصفهاني، حمزة بن الحسن (٢٨٠ – ٣٦٠ هـ)، التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق، محمد أسعد طلس، راجعة: أسماء الحمصي – عبد المعين الملوحي، دار صادر – بيروت (بإذن من المجمع العلمي العربي بدمشق)، ط2، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.
- الأعشى، ميمون بن قيس، شرح ديوان الأعشى الكبير، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدتور حنا نصر الحي، دار الكتاب العربي، ط1، 1412هـ، 1992م.
- أمين، عبد الله أمين، الاشتقاق، مطبعة لجنة التأليف والتّرجمة والنّشر، ط١، القاهرة، ١٩٥٦م.الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم ت (328 هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق د/ طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت– لبنان، ط2، 1406هـ–1986م .
- الأزهري، محمد بن أحمد ت(370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2001م.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ– 1999م.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ت(577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط3، 1405 هـ - 1985م.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية،

ط1، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- أنيس، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975م.
- ابن إيّاز، جمال الدين الحسين بن بدر (ت٦٨١هـ)، شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط1، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢م.
- بابشاذ، طاهر بن أحمد ت(469هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، نسقه وفهرسه أبو إبراهيم.
- البرماوي، شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٨٣١ هـ)، الفوائد السنية في شرح الألفية، تحقيق، عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة – مصر، ط1، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م.
- البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد ت(521هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1398هـ .
- تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، 2000م.
- التنوخي، المفضل بن محمد بن مسعر المعري (ت ٤٤٢هـ)، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط2،، ١٤١٢هـ – ١٩٩م.
- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ت(429هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ - 2002م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- الثمانيني، عمر بن ثابت ت (442هـ)، شرح التصريف، تحقيق د إبراهيم بم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ- 1999م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الدار (ت ٤٧١هـ)، أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
- الجندي، أحمد علم الدين، التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي والصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الرابع، المجلد40.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي – خديجة عبد الرازق الحديثي – أحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، مطبعة العاني – بغداد، ط1، ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، التنبيه على مشكلات الحماسة (إعراب الحماسة)، حققه وعلق عليه د عبد الكريم مجاهد مرداوي، دائرة الشؤون الإسلامية، والعمل الخيري بدبي، ط1، 2009م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي ت (392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط1، 1405هـ ـ 1985م .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي ت(392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2،

1405هـ . 1985م .

- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي ت (392هـ)، المنصف شرح تصريف المازني، دراسة وتحقيق رمضان أيوب، دار اللباب، 2018م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ت(646هـ)، الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري، المتوفى في القرن12)، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط1، 1415هـ 1995م.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، راجعه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ . 1998م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط1، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، ليس في كلام العرب، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ابن الخباز، للعلامة أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 1423هـ -2002م.
- الرضي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975م.
- ركن الدين الإستراباذي، حسن بن محمد، ت(715هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق د عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425هـ . 2004م .
- رمضان عبد التواب، التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام 1929م للمستشرق الألماني برجشتراسر، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق ت(1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإبدال والمعاقبة والنظائر، قدم له عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي، ط1، 1381هـ.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني والصفات، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1984م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي ، اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، 1405هـ - 1985م .
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله ابن بهادر ت(794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1، 1414هـ – 1994م .
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى

1405هـ. 1985م .

- ابن سلام، أبو عُبيد القاسم بن سلَّام بن عبد الله الهروي البغدادي ت(224هـ)، غريب الحديث، تحقيق د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط1، 1384 هـ - 1964م .
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفكر في النَّحو، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1412 - 1992 م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 1425هـ . 2004م .
- ابن السيد، الحلل في شرح أبيات الجمل، البطليوسي، دراسة وتحقيق الدكتور مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1979،1م.
- السيد محمد بن السيد حسن (ت ٨٦٦هـ)، الراموز على الصحاح، تحقيق د محمد علي عبد الكريم الرديني، دار أسامة – دمشق، ط2، ١٩٨٦م.
- ابن سيده، الحسن بن إسماعيل، المخصص، تحقيق خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1417هـ 1996م.
- ابن سيده، الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ٢٠٠٨م.
- ابن السكيت، أبو يوسف ابن إسحاق ت (244)، القلب والإبدال، لسان العرب.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ-1385م .
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2009م - 1430هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ 1998م .
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، ت(790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين، والدكتور محمد إبراهيم البنا، والدكتور عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ . 2077م.
- شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتيّ للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ١٩٦٨م.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي ت (542هـ)، أمالي ابن الشجري، ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1 1413هـ . 1992م.
- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج، أبو تراب اللغوي وكتابه الاعتقاب، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، ١٩٧٨م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٦٤هـ)، الشعور بالعور، تحقيق الدكتور عبد الرزاق حسين، دار عمار – عمان – الأردن، ط1، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي، الإبدال، تحقيق حين محمد، وعلي النجدي ناصف، طبعة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1978م.
- ابن عقيل، الإمام الجليل بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1402هـ 1982م .
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت(616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، ط1، 1416هـ ـ 1995م.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق محمد بن باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 2005 ـ 1426هـ.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط2، 1408هـ ـ 1988م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة القاهرة، الطبعة الأولى 1410هـ – 1990م .
- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، ديوانه، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي، ت(نحو 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، ت(395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م .
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1997م.
- الفارضي، شمس الدين محمد الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، تحقيق، أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط1، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨م.
- الفراء، يحيى بن زياد، ت(207هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، ت(170هـ)، العين، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال .
- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم ت(356هـ)، الأمالي، شذور الأمالي، النوادر، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط2، 1344 هـ – 1926م.
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت ٦٨٤هـ)، نفائس الأصول في شرح المحصول، عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1،، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي ، إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1987م .
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس (ت ٧٥١ هـ)، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، اختصره محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (ت ٧٧٤ هـ)، سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة – مصر، ط1، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- ابن القطاع، علي بن جعفر، (المتوفى: 515هـ)،كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط1، 1403هـ -1983م .
- القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت،ط1،

1424هـ .

- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق الدكتور أحمد بن محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ط3، 1423هـ ـ 2002م .
- ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، (ت ٦٧٢هـ)، ألفية ابن مالك، دار التعاون.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي 1387هـ ـ 1967م.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، ت(672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط 1، 1410هـ ـ 1990م.
- المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط3، 1417هـ – 1997م .
- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المرادي، حسن بن قاسم ت(749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ – 2008م .
- المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، الكويت، ط1، 1393هـ ـ 1973م، ط2، 1403هـ ـ 1983م .
- ابن معصوم، علي بن أحمد المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد، (ت ١١١٩هـ) أنوار الربيع في أنواع البديع، شاكر هادي شاكر، مطبعة النعمان، النجف، 1389هـ.
- أبو المكارم، علي محمد، تقويم الفكر النحوي، دار غريب بالقاهرة، ط1، 2005م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم ت(711هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، – 1414هـ.
- ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور نصر حنا الحتي، دار الكتاب العربي، ط1، 1992م.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.
- النجار، نادية رمضان محمد، التضام والتعاقب في الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 1428هـ-2007م .
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨ هـ) ،معاني القرآن، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط1، ١٤٠٩هـ.
- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي، (ت ٤٣٨هـ)، الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط2، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
- ابن هشام، حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريّع السريّع، رسالة:

دكتوراه، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، إشراف: د إبراهيم بن صالح العوفي، ١٤٣٩ – ١٤٤٠هـ.

- ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د/ مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر/ دمشق، ط6، 1985 .
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله أبو الحسن، علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض/السعودية، ط1، 1420هـ /1999م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي النحوي ت(643هـ)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

---

(1) العين مادة (ع ق ب).

(2) الأمالي 185/1.

(3) تهذيب اللغة مادة (ع ق ب)

(4) مقاييس اللغة (ع ق ب).

(5) تاج العروس (ع ق ب).

(6) ينظر الراموز على الصحاح لابن السيد 36.

(7) ينظر أبو تراب اللغوي وكتابه الاعتقاب للصاعدي 372.

(8) ينظر التسهيل 300.

(9) ينظر الشافية في علم التصريف 109، وشرح شافية ابن الحاجب853/2، وتوضيح المقاصد1562/5.

(10) معاني القرآن41/1.

(11) ينظر الكامل في اللغة والأدب161/1.

(12) ينظر المصدر نفسه64/3.

(13) اللامات 141.

(14) ينظر القلب والإبدال 19.

(15) ينظر الإبدال 69/1.

(16) ينظر الأمالي185/1.

(17) ينظر الاقتضاب 262/2، 263.

(18) ينظر الصاحبي في فقه اللغة العربية 29.

(19) ينظر المزهر في علوم اللغة 175/1.

(20) ينظر فقه اللغة وسر العربية 90.

(21) السابق.

(22) الكتاب 38/2.

(23) الكتاب 218/2.

(24) السابق 500/3.

(25) رأيه في التذييل والتكميل295/1.

(26) التعليقة 181/1.

(27) ينظر الراموز على الصحاح لابن السيد 37، 38.

(28) ينظر التضام والتعاقب في الفكر النحوي 135 وما بعدها.

(29) ينظر الأشباه والنظائر126/1.

(30) طه آية 71.

(31) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش197/2.

(32) الاشتقاق عبد الله أمين ص 352.

(33) ينظر التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي والصرفي ص 108 – 138.

(34) من أسرار اللغة ص 75.

(35) دراسات في فقه اللغة ص 220.

(36) ينظر التطور النحوي للغة العربية ص37.

(37) الخلاصة النحوية ص 32.

(38) المنهج الصوتي للبنية العربية 168.

(39) تقويم الفكر النحوي 189.

(40) ينظر ص 60/3، 346.

(41) هو أبو الفتح عثمان بن جني – بكسر الجيم، وتشديد النون وكسرها – الموصلي النحوي اللغوي، وأبوه (كنّي)، كان عبدًا روميًّا مملوكًا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي. كانت ولادته بالموصل، ولم يعرف تاريخ مولده، فقيل: إنه ولد بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة، وقيل قبل الثلاثمائة، وقيل: إن ولادته سنة ثلاث مائة وأربعة وثلاثين. كان – رحمه الله – إمامًا في علم العربية، ومن أحذق أهل الْأَدَب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، قرأ على الشيخ أبي علي الفارسي، وفارقه، وقعد للإقراء في الموصل، فاجتاز بها شيخه الفارسي، فرآه في حلقته والناس حوله يشتغلون عليه، فسأله أبو عليّ مسألة في التصريف، فقصر فيها أبو الفتح، فقال له: زَبَّبتَ وأنتَ حَصرم، فترك حلقته، وتبعه ولازمه أربعين سنة حتى تمهر. توفي ابن جني في يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة. ينظر تاريخ العلماء النحويين للتنوخي24، ونزهة الألباء لابن الأنباري244، ومعجم الأدباء للحموي1586/4، ووفيات الأعيان لابن خلكان247/3، وبغية الوعاة للسيوطي132/2.

(42) ينظر الفهرست لابن النديم 115.

(43) ينظر المخصص40/1.

(44) معجم الأدباء1598/4.

(45) ينظر شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز188، والمساعد 641/2، والمقاصد الشافية 166/1، و476/3، 648، و14/6، والأشباه والنظائر 290/1، 315، 320، و8/4.

(46) ينظر الخصائص60/3، 346.

(47) ينظر الفهرست 115، وإنباه الرواة 336/2.

(48) ينظر البحر المحيط في أصول الفقه 257/3، والفوائد السنية في شرح الألفية للبرماوي1133/3، وأنوار الربيع لابن معصوم185 .

(49) ينظر الفهرست 115، وإنباه الرواة 336/2، ووفيات الأعيان 247/3.

(50) ينظر ص 64.

(51) الخصائص60/3.

(52) المساعد641/2.

(53) المقاصد الشافية476/3.

(54) الأشباه والنظائر 301/1، 302.

(55) الخصائص266/1.

(56) أنوار الربيع لابن معصوم 185.

(57) الخصائص60/3.

(58) معجم الأدباء1598/4.

(59) البيت من مشطور الرجز، وهو لجندل بن مثنى الطهوي في المقاصد النحوية2095/4، وشرح التصريح696/2، وللعجاج في الخصائص329/3، وبلا نسبة في الكتاب370/4، والأصول290/3، وسر الصناعة395/2.

(60) البيت من البسيط، وقائله جعال الهمذاني. ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل254.

(61) التمام لابن جني 254.

(62) الخصائص 329/3.

(63) سر الصناعة395/2.

(64) شرح التعريف بضروري التصريف 119.

(65) الخصائص 181/3.

(66) الأشباه والنظائر 7/4.

(67) اللمع 135.

(68) ينظر الأشباه والنظائر 315/1.

(69) الخصائص ص266.

(70) المقاصد الشافية 3/9.

(71) البيت من الوافر، وقائله القحيف العقيلي. ينظر المقاصد الشافية652/3، وشرح أبيات مغني اللبيب393/3، وبلا نسبة في المقتضب320/2، وشرح الكتاب للسيرافي233/1، وشرح التسهيل لابن مالك160/3.

(72) الخصائص313/2.

(73) المقاصد الشافية648/3.

(74) الخصائص46/3.

(75) المساعد 641/2.

(76) المنصف452/1.

(77) المقاصد الشافية 14/6.

(78) الخصائص265/1.

(79) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي257/3.

(80) ينظر معجم الأدباء1598/4، والوافي بالوفيات314/19، والشعور بالعور166.

(81) ينظر الوافي بالوفيات226/4، وبغية الوعاة209/1.

(82) هذا الكتاب نشر سنة (1381هـ) بتحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي.

(83) الخصائص 265/1.

(84) السابق 286/1.

(85) الرد على النحاة 71، 72.

(86) الكتاب 270/1.

(87) ينظر أمالي ابن الشجري 98/2.

(88) الخصائص257/1.

(89) النحل آية 30.

(90) شرح شذور الذهب279.

(91) الخصائص 60/3.

(92) ينظر شرح الكافية الشافية140/1، وشرح ابن الناظم 70، وتوضيح المقاصد464/1، وشرح التصريح 183/1

(93) ينظر التعليقة 112/3.

(94) ينظر رأيه في: حاشيتان من حواشي ابن هشام 299/1.

(95) شرح المفصل 183/1 و 133/3.

(96) ينظر التذييل 239/3.

(97) ينظر مادة (ح م م).

(98) المساعد641/2.

(99) ينظر شرح الفارضي على ألفية ابن مالك 424/3، والهمع 25/1.

(100) ينظر الصحاح (هـ م م)، والارتشاف 2299/5.

(101) ينظر الخصائص 46/3، والارتشاف 2301/5، والمقاصد الشافية 497/5.

(102) ينظر الخصائص 46/3.

الألفاظ (حمحام، ومحماح، وبحباح،) كلها ترد بمعنى: همهام، وهو اسم فعل يدل على النفي، أي: لم يبق شيء. ينظر المخصص 170/4.

(103) الأبيات من الرجز، وهي بلا نسبة في الخصائص 46/3، والصحاح 2062/5، وإيضاح شواهد الإيضاح 195/1.

(104) ينظر ليس في كلام العرب 222.

(105) ينظر المزهر في علوم اللغة 130/2.

(106) الإيضاح العضدي 163.

(107) ينظر رأي ابن عصفور في تمهيد القواعد 497/5.

(108) ينظر نتائج الفكر 153، والارتشاف 2300/5.

(109) ينظر الإيضاح العضدي 22.

(110) المقاصد الشافية166/1.

(111) ينظر علل النحو389، والإنصاف359/2، وأسرار العربية210، ونتائج الفكر221، والتذييل والتكميل255/1، والمقاصد النحوية209/1.

(112) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 67/1، والتذييل والتكميل 254/1.

(113) البيتان من الرجز، لم أعثر على قائلهما. ينظر معاني القرآن للفراء 142/2، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري 276/2.

(114) المقاصد الشافية476/3.

(115) المقاصد الشافية648/3.

(116) ينظر معاني القرآن للفراء 218/1، ومجالس ثعلب 249، وضرائر الشعر 236، 237.

(117) ينظر معاني القرآن للأخفش 51/1.

(118) ينظر أدب الكاتب 506.

(119) الخصائص 310/2.

(120) البقرة آية 14.

(121) الرعد آية 11.

(122) البيت من الطويل، لم أقف على قائله. ينظر الخصائص 315/2، وشرح التسهيل لابن مالك 158/3، والتذييل والتكميل213/11.

(123) ينظر الاقتضاب 264/2.

(124) ينظر ضرائر الشعر 236، 237.

(125) ينظر التذييل والتكميل 214/11.

(126) ينظر رصف المباني 221 . وينظر المسألة أيضًا في حروف المعاني والصفات 50، والبديع في علم العربية265/1، والجنى الداني 251، والمغني150، 151.

(127) المقاصد الشافية 14/6.

عجز البيت هو: (**مِنِّي السَّلَامُ وَأَن لا تُخْبِرا أَحَدا**)، وهو من البسيط، لم أقف على قائله. ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي32/1، والإنصاف460/2، والبديع في علم العربية437/2، وتوجيه اللمع360.

(128) البقرة 233/2.

(129) المزمل آية 20.

(130) المائدة آية 113.

(131) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي32/1، والإنصاف460/2، وشرح المفصل لابن يعيش225/4، وشرح التسهيل لابن مالك44/2، وتوضيح المقاصد1237/3.

(132) الأشباه والنظائر 8/4.

(133) ينظر الخصائص 181/3.

(134) الإيضاح العضدي 263.

(135) ينظر المقتصد 801.

(136) أسرار البلاغة 111.

(137) هذا جزء من أبيات الألفية، وتكملته: (والجزاءُ قدْ قُصِدْ). ينظر ألفية ابن مالك 58.

(138) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك557/3.

(139) الأشباه والنظائر 315/1.

(140) ينظر اللمع 135، والبديع في علم العربية644/1، وشرح ابن الناظم 486، وتمهيد القواعد4234/8.

(141) ينظر البديع في علم العربية 644/1، وشرح التسهيل 39/4.

(142) ينظر شرح الكافية الشافية1517/3.

(143) شرح ابن الناظم 486.

(144) ينظر أنوار الربيع لابن معصوم 185.

(145) ينظر أمالي ابن الشجري 317، وأنوار الربيع 185.

(146) العين (و م أ).

(147) ينظر رأيه في التذييل والتكميل 219/5.

(148) الصاحبي في فقه اللغة العربية 191.

(149) البقرة آية 1.

(150) الأعراف آية 1.

(151) ينظر معاني القرآن للنحاس 7/3.

(152) المائدة آية 6.

(153) ينظر غريب الحديث 14/1.

(154) أنوار الربيع 185.

(155) ينظر التنبيه على حدوث التصحيف 107

(156) ينظر الخصائص266/1.

وذكره في موضع آخر من كتبه قال: ""وإنما سموا الدهر (عوض)؛ لأنه من التعويض، وذلك أنه كلما مضى جزء من الدهر خلفه آخر من بعده، فكان الثاني كالعوض من الأول. وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي الموسوم بكتاب (التعاقب في العربية)". التنبيه على شرح مشكلات الحماسة 375/1.

(157) المقاصد الشافية 3/9.

(158) الأشباه والنظائر 301/1، 302.

(159) ينظر القلب والإبدال 2، وتمهيد القواعد 5003/10، وشرح الأشموني 80/4، والهمع 467/3.

(160) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب 284/2.

(161) ينظر الخصائص266/1.

(162) المقاصد الشافية 3/9.

(163) ينظر لسان العرب لابن منظور مادة (ع و ض).

(164) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي1/ 301، 302.

(165) شرح التعريف بضروري التصريف 119.

(166) ينظر المقاصد الشافية 333/9.

(167) سر الصناعة 213/2.

(168) البيت من البسيط. ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 146/5، وإيضاح شواهد الإيضاح 897/2.

(169) ينظر الكتاب 250/4.

(170) البيت من الرجز، وقائله جندل بن المثنى الطهوي. ينظر الكتاب 370/4، والأصول397/3، والإيضاح في علل النحو117.

(171) شرح التعريف بضروري التصريف 188.

(172) ينظر الكتاب 417/3.

(173) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 400/3.

(174) الكتاب 461/3.

(175) أسرار العربية 254.

(176) ينظر المقتصد 992/2، وشرح التصريف للثمانيني 301، وتوجيه اللمع 553.

(177) الخصائص 271/3.

(178) توجيه اللمع 553.

(179) رأي صاحب البسيط في الأشباه والنظائر 167/2.

(180) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 396/3، والمقاصد الشافية 263/7.

(181) البيت من الطويل، ينظر: ديوانه 342، وبلا نسبة في المقتضب 257/2، والخصائص 492/2.

(182) سر صناعة الإعراب 231/2.

(183) ينظر الصحاح (أ م ر).

(184) ينظر التحقيق والبيان 581/1، 582.

(185) البحر المحيط في الفقه 257/3.

(186) يُنظر نفائس الأصول 1108/3، ومختصر الصواعق 302.

(187) هود آية 97.

(188) ينظر الصحاح (أ م ر).

(189) ينظر تهذيب اللغة (أ م ر).

(190) ينظر المحكم (أ م ر).

(191) ينظر بتصرف تاج العروس 69/10.

(192) ينظر نفائس الأصول 1108/3، والبحر المحيط في الفقه 258/3.

(193) ينظر التحقيق والبيان 581/1، 582.

(194) ينظر المصباح النير 21/1.

(195) الأشباه والنظائر 320/1.

(196) الأصول في النحو 78/3.

(197) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق. ينظر ديوانه 541، والكتاب 365/3، وسر الصناعة 92/2.

(198) ينظر الإنصاف 282/1.

(199) ينظر الخصائص 171/1. وينظر المسألة أيضًا في اللامات 90، والتعليقة 188/1، وسر الصناعة 94/2، وشرح التصريف للثمانيني345.

(200) ينظر شرح الكافية الشافية 1918/4.

(201) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 61/1، وعلل النحو 344، والخصائص 266/1.

(202) المقتضب 262/4.

(203) ينظر رأيه في الأشباه والنظائر 317/1، 318.

(204) ينظر الأشباه والنظائر 320/1.

(205) الكتاب 80/4.

(206) ينظر رأيه في الانتصار 249.

(207) ينظر شرح السيرافي 455/4.

(208) السابق.

(209) الأشباه والنظائر321/1، 322.

(210) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 169/4، وشرح المفصل لابن يعيش 368/3، وشرح الرضي لشافية ابن الحاجب 188/2، وشرح الكافية الشافية 1736/4.

(211) الكتاب 25/1.

(212) سر الصناعة 109/2.

(213) ينظر المقاصد الشافية 333/9.

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

e-ISSN: 1658 – 7472 Vol. 10 No.: Special Issue January – March 2024

Kingdom Saudi Arabia
Ministry of Education

Al Baha University

University Vice Presidency for Postgraduate Studies and Scientific Research

Al Baha University Journal for Humanities

Published by Al-Baha University
Periodical - Scientific - Refereed

Vision: To be a scientific journal characterized by publishing scientific research that serves the goals of comprehensive development in the Kingdom of Saudi Arabia; serving original scientific research nationally and internationally; contributing to the development of research capabilities of university members and the like inside and outside the university as well as the country.

Mission: Activating the university's role in raising the level of research performance of its employees to serve the university's goals, achieve the desired development goals, and increase constructive interaction with local, regional, and global community institutions.

Chairman of the Editorial Board:

Prof. Saeed ibn Ahmed Eidan Al-Zahran

Deputy Chairman of the Editorial Board:

Prof. Mohammad Hasan Zahir Al Shihri

Director of the Editorial Board:

Dr. Yahya Saleh Hasan Dahami, Associate Professor

Members of the Editorial Board:

Prof. Fahad Mohammad Al Harithi

Dr. Ahmad Mohammad Al Fagaih, Associate Professor

Dr. Abdullah ibn Zahir Al Thagafi

e-ISSN: 1658 – 7472

PO Box: 1988
Tel: 00966 17 7274111/ 00966 17:7250341
Ext: 1314
Email: buj@bu.edu.sa
Website:
https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

Contents

Introduction to the journal .....

Editorial Board of Al Baha University Journal for Human Sciences .....

Contents .....

Research	Researcher	Pages
The reality of school principals' practice in the Najran region regarding the dimensions of transformational leadership and its relationship to engineering the emotional human factors of teachers from the point of view of female principals and teachers	Noha Othman Abdul Majeed Arbab	1 - 30
Deviating from the Norm between Approval and Consideration for Linguistic Taste	Haneen Abdullah Mohammed Al-Shanqiti	31 - 60
What is dictum in book of (Succession in Arabic Language) for ibn Jeni (392H.) Study and investigation	Nawaf Ahmad Uthman Hakami	61 - 105
Facilitating and Criticizing Grammar by Mahmoud Al-Tanahi	Obaid bin Ahmed bin Obaid Al-Maliki	106 - 135
Da'wah Discourse for Countering Cybertrrorism: Charter of Makkah as an Example	Noura Mohammed Ahmed Al-Juwair	136 - 173
Conditions of Leasing Assets and their Application to Electronic Leasing Contracts: Hotel Leasing as a Model	TALAL AIYD SALEM AL-GEHANI	174- 217
A proposed strategy to activate the secondary school's contribution to the political upbringing of its students in the Kingdom of Saudi Arabia	Norah Nasser S Alowayyid	218 – 266
Ruling on Purchasing Additional Warranties on Goods	Jamal Tawfiq Abdel Magsoud Rathwan	267 – 302
Jurisprudence Judgements Towards Babies' Carriers Usage During Asceticism	Adel ibn Saad Harthi	303 – 334
Al-Buraaq a doctrinal study in the light of texts of the Qur'an and Sunnah	Sharaf Ad-Din Hamed Al-Badawy Mohammad	335-370
Doctrinal Isuues in the Hadith of Ali Ibn Abi Talib, may Allah be pleased with him in the commencement of prayer (I turned my face towards He who created the heavens and earth, inclining towards truth, and I am not of those who associate others with Allah…)	Ghowaid Shabab Saleh Alghamdi	371-405
Provision on insurance for the escape of a domestic worker (jurisprudence study)	Hayat Abdullah Mohamad Almutlaq	406-437
Provisions for documenting transactions in the personal status system compared to Islamic jurisprudence	Saleh Ali Saadi Al Manna Al-Shamrani	438-482
Saudi Aramco's Role in Advancing Arabic Language and Identity: A Descriptive Study	Wedad bint Saleh Al-Qarawi	483-534
Investigating the Problem of Equivalence in the Translating Process at Al-Baha University, Saudi Arabia. A Case Study in Al-Aqiq (English)	Majdi Eltayeb Elbashir Mohammed	535-552

2006
BU
جامعة الباحة
Al-Baha University

Special Issue

e-ISSN: 1658 – 7472

January – March 2024

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Published by Al Baha University

Email: buj@bu.edu.sa

https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

2006
BU
جامعة الباحة
Al-Baha University

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Published by Al Baha University

e-ISSN: 1658 – 7472 No.: Special Issue January – March 2024

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs